الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL.2 GPID/2024/
18 December 2024
ORIGINAL:ARABIC

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# تقرير

## الإجتماع السنوي التاسع لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة

**القاهرة، 25-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024**

**موجز**

تم إنشاء فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة في عام 2016 لتعزيز الروابط وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الإسكوا حول سياسات الإعاقة بين دول المنطقة العربية وتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة. عُقد الاجتماع السنوي التاسع لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة في القاهرة يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

وركز الاجتماع في اليوم الأول على تفعيل دور المجالس أو الآليات الوطنية لتعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة. كذلك ناقش المشاركون وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الحرب على غزة، وتجربة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، واطلعوا على التقدم المحرز في المشاريع المتعلقة بالإعاقة التي تنفذها الإسكوا. كما تضمن الاجتماع تحديثات من الدول العربية حول التطورات المتعلقة بالإعاقة على الصعيد الوطني بالإضافة إلى توصيات لخطة العمل المقترحة للفريق لعام 2025.

ناقش الاجتماع في اليوم الثاني التحديات التي تواجه الانتقال نحو العيش المستقل ودور الحكومات في هذا السياق بمشاركة عدد من ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

**ملاحظة**: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

## مقدمة

تم تأسيس فريق الخبراء المعني بالإعاقة العامل ما بين دورات لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2016 لتعزيز الروابط ما بين الدول الأعضاء في الإسكوا وتبادل المعلومات حول سياسات الإعاقة، وتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. يعقد الفريق اجتماعاً واحداً سنوياً منذ تأسيسه.

عُقد الاجتماع التاسع لفريق الخبراء المعني بالإعاقة في القاهرة يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بمشاركة أعضاء الفريق الممثلين عن بلدانهم في كل من الأردن و وتونس والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وعُمان ودولة فلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، سواء حضورياً أو عبر الإنترنت.

ركّز الاجتماع في اليوم الأول على تفعيل دور المجالس والآليات الوطنية لتعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. كما خُصِّصت جلسةٌ لمناقشة وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الحرب على غزة. وتضمن الاجتماع عرضاً لتجربة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واستعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات المتعلقة بالإعاقة التي تنفذها الإسكوا. كذلك وفّر الاجتماع فرصة لممثلي الدول لمشاركة أخر التحديثات والتطورات في ملف الإعاقة في بلدانهم.

انضم إلى الاجتماع في يومه الثاني عددٌ من ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من تونس وفلسطين ولبنان ومصر ضمن حلقة نقاش تهدف إلى مناقشة التحديات التي تواجه الانتقال إلى العيش المستقل في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بناء على توصيات ومخرجات حلقة التدريب التي عقدت حول هذا الموضوع في بيروت في تموز/يوليو 2024. وتضمن اليوم الثاني كذلك مشاركة للتحديثات حول التحضير لانعقاد القمة العالمية الثالثة للإعاقة في نيسان/إبريل 2025 والتي تتشارك في استضافتها حكومتا ألمانيا والأردن إلى جانب التحالف الدولي للإعاقة.

## أولاً- التوصيات

اتفق المشاركون في ختام الاجتماع على عدد من التوصيات كما يلي:

أ- <u>التوصيات الموجهة إلى الإسكوا:</u>

- عَقْد مؤتمر دولي يركز على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحروب والازمات في فلسطين والسودان ولبنان والبحث في توفير الدعم النفسي والاجتماعي لحالات الإعاقة المستجدة الناتجة عن الحروب من خلال مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم على تقبّل الإعاقة بما في ذلك من خلال مجموعات الأقران ومجموعات الدعم الذاتي، وذلك حسب توفّر المصادر المالية والعينية المناسبة؛
- إصدار دليل استرشادي حول كيفية تأسيس المجالس الوطنية وأليات عملها وأعضائها
- إعداد وثيقة استرشادية وعقد ورشة عمل حول تضمين قضايا الإعاقة في الاستراتيجيات والسياسات؛
- إعداد موجز سياسيات حول الآليات الوطنية وآليات التنسيق المنصوص عليها في المادة 33 من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميق نتائج البحث ليتضمن تحليلاً مقارناً حول التجارب والدروس المستفادة ومكامن القوة والضعف لكل تجربة؛
- تفعيل المنتدى الخاص المخصّص لأعضاء فريق الخبراء المعني بالإعاقة الذي تم إنشاؤه على المنصة العربية للإدماج الرقمي ADIP للتشاور وتبادل الخبرات والتجارب، وتزويد أعضاء الفريق الذين ليس لديهم حسابات على الموقع باسم المستخدم وكلمة المرور وطريقة إنشاء الحساب؛

- أن يجتمع فريق الخبراء مرتين في العام، مرة للاتفاق على خطة العمل ومرة ثانية للوقوف على ما تم إنجازه، مع إفساح المجال أمام الدول الراغبة بذلك باستضافة الاجتماع، على أن يخصَّص الاجتماع القادم للبحث في الطفولة المبكرة والتدخل المبكر؛

ب- التوصيات الموجهة إلى الدول:

- تعزيز دور المجالس الوطنية في الرصد مع التأكيد على استقلاليتها وتمكينها سياسياً ومالياً، واتخاذ التدابير المناسبة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية الرصد بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والنساء ذوات الإعاقة، وتعزيز التعاون مع المكاتب الاحصائية الوطنية بهدف الحصول على الاحصاءات المفصّلة والموثوقة والمحدّثة الضرورية لوضع السياسات؛
- تأمين مصادر تمويل مبتكرة ومستدامة لدعم خدمات وبرامج تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك من خلال الضرائب، أو المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- العمل على توحيد المصطلحات المتعلقة بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لما نصّت عليه اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تقديم التزامات للقمة العالمية الثالثة للإعاقة التي تُعقد في نيسان/إبريل 2025 وحشد الجهود لتنفيذها على أن يكون إما التزاماً موحداً يقدّم مع الإسكوا أو التزمات منفردة للدول؛
- تطوير سياسات للإدماج الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تهيئة المواقع والتطبيقات لتكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة ويمكن للإسكوا توفير الدعم الفني في هذا المجال اذا توفرت لديها المصادر؛
- العمل على تيسير تبادل الخبرات من خلال دراسات أو ورش عمل متخصصة حول تعزيز ودعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في القطاع الخاص مع إيلاء الاهتمام للنساء ذوات الإعاقة في ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة والوصول إلى خدمات التعليم؛
- توفير الدعم لتكوين وتدريب ومساندة أُسَر الأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء الأمور خاصة ذوي الإعاقة الذهنية بما يعزز العيش المستقل؛
- تطوير قواعد البيانات والمسوحات وتجميع المعلومات حول الأشخاص ذوي الإعاقة.

## ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

### ألف- الجلسة الافتتاحية

رحّب السيد علاء سبيع، الإسكوا، بالمشاركين حضورياً في القاهرة كما بالمشاركين عبر الإنترنت. وأكد على أهمية دور فريق الخبراء في تعزيز التنسيق بين الدول العربية حول قضايا الإعاقة ذات الأولوية في المنطقة العربية وتبادل الخبرات والتجارب على مستوى صانعي السياسات، كما استعرض تنظيم الأعمال المقترح ليومي الاجتماع.

ثم قدّمت السيدة إيمان كريم، المشرف العام للمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، مداخلة أكدت فيها على أهمية الاجتماع في تعزيز السياسات التي تهدف إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، مشيرة إلى التحديات التي تفرضها الأزمات والحروب في المنطقة في هذا السياق، خاصة الحرب على غزة. كما أشارت إلى أن المجلس عضوٌ في اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات. وأكدت على التزام مصر بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير البيئة المناسبة لتمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع بدءا" من توفير الإطار القانوني الملائم من خلال

دستور 2014 والقانون رقم 10 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2018 والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021.

وانتقلت السيدة كريم إلى استعراض مهام وجهود المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر الذي أنشئ عام 2012 وأعيد تشكيله وتحديد أدواره بناء على القانون رقم 11 لسنة 2019 لمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقانون رقم 10 بشان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومراقبة التزامات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا الإطار. وأكدت على حرص المجلس على إدماج قضايا الإعاقة في مختلف الاستراتيجيات الوطنية وليس فقط إعداد استراتيجية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أن المجلس يبدي رأيه في التشريعات والقوانين المقترحة، مثل قانون صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وصندوق "عطاء" الاستثماري. كما يشارك المجلس في المناقشات حول قانون الضمان الاجتماعي الموحّد وتعديل قانون العمل واجتماعات اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ويساهم في تعزيز النهج التشاركي في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. وشكرت الإسكوا على الدعم الفني المقدّم لمصر.

## باء- الجلسة الأولى: حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في الحروب والأزمات

استهلّ السيد عجاج عجاج، دولة فلسطين، عرضه بطلب الوقوف دقيقة صمت تحية للشهداء في قطاع غزة وفي لبنان والسودان. ثم عرض تسجيلاً مصوراً أعدته وزارة التنمية الاجتماعية يظهر الواقع المؤلم للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل حرب الإبادة الجارية على غزة. وقال أن العدوان الإسرائيلي على غزة أدى حتى تاريخه إلى سقوط 43000 شهيدٍ وأكثر من 135000 جريحٍ وتدمير نسبة كبيرة من البيوت. وأشار إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر تضرراً خلال الحروب والأزمات لا سيما في الحرب على غزة وهم الأكثر حاجة لتوفير احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومأوى. و قد أدّت الحروب المتكررة على قطاع غزة منذ العام 2008 وصولاً إلى الحرب الحالية إلى تضاعف أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أن ما لا يقل عن ربع الإصابات في قطاع غزة مصابون بإصابات غيّرت مجرى حياتهم وتتطلب إعادة تأهيل بسبب إعاقات دائمة، وعددها بين 14,000 إلى 17,000 إصابة، وبلغ عدد حالات بتر الأطراف ما بين 3000 إلى 4050 حالة. وبلغت نسبة الأطفال ذوي الإعاقة حوالي 43.4% والذين أصبحت لديهم إعاقات جديدة 32%. وأشار السيد عجاج إلى الانتهاك الصارخ للمواثيق والمعاهدات الدولية التي تدعو لتوفير الحماية للمدنيين وللأشخاص ذوي الإعاقة خاصة المادة 11 من الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقرار مجلس الأمن رقم 2475 لعام 2019 الذي ينص على مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الحروب[1]، وقرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000 حول حماية النساء والفتيات من العنف في أوقات الحروب[2] بما فيهم النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

ووضّح السيد عجاج التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة والتي تحول دون إنفاذ حقوقهم بالحياة والحركة الآمنة والوصول إلى الخدمات الأساسية من مأوى ورعاية صحية ومياه صالحة للشرب وطعام. فالقصف العشوائي يستهدف البيوت التي تأوي الأشخاص ذوي الإعاقة، وعمليات النزوح المستمرة لا تراعي متطلباتهم، ولم تصدر تحذيرات فعالة لحماية المدنيين وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإن صدرت هذه التحذيرات فهي لم تعط الوقت الكافي لإجلاء الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في ظل فقدان أو قلة أو عدم كفاءة أدواتهم المساندة بسبب تدمير البنية التحتية بالكامل. كما أشار السيد عجاج إلى عدم مراعاة أماكن النزوح لمتطلبات الشمول وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد على عدم قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب تدمير القطاع الصحي خاصة المستشفيات وعدم توافر الأدوية بسبب الحصار المفروض حتى من قبل الحرب، إضافة الى عدم سماح سلطات الاحتلال بدخول المساعدات المختلفة ومنها الأدوات المساندة ومستلزمات العلاج

[1] https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n19/186/58/pdf/n1918658.pdf
[2] https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n00/720/16/pdf/n0072016.pdf

الطبيعي وخدمات إعادة تأهيل المرضى مبتوري الأطراف وتوفير الأطراف الصناعية. كما يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة، خاصة الأطفال منهم، إصابات جسدية خطيرة تحتاج إلى جراحات متكررة وعلاجات طبية مكلفة مما يضاعف معاناتهم، ويعرّضهم إلى صدمات واضطرابات نفسية بسبب صعوبة التأقلم مع إصاباتهم. كما أدى قطع الكهرباء والانترنت وتدمير البنية التحية إلى صعوبة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات حول تحديد الوقت الآمن للفرار والوصول للمرافق الطبية، إضافة إلى الحد من قدرة المؤسسات المختلفة على تقديم المساعدة لهم في حالة الخطر أوالمساعدة في إجلائهم.

واستعرض السيد عجاج شهادات حية لأشخاص ذوي إعاقة وطالب في الختام بزيادة الضغط الدولي لإيقاف الحرب والتدمير الممنهج في قطاع غزة وفي لبنان والسودان والعمل مع مختلف الأطر الإقليمية والدولية لتوفير الأدوات المساندة والأجهزة التعويضية للأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيل مراكز التأهيل لتقديم الحد الأدنى من الخدمات بعد الحروب، إضافة إلى حصر وتقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة و الدول التي تعاني من النزاعات.

وخلال المناقشة، تمحورت مداخلات وملاحظات المشاركين حول ما يلي:

- شدّد السيد علي الحلو، العراق، على أن ما يجري في غزة هو خرق واضح ومؤسف للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.
- وطلب السيد ثامر توكبري، تونس، تضمين توصية حول أهمية أن يكون الدعم المرسل إلى غزة رغم قلته وندرته دعماً مخصصاً ومهيئاً للأشخاص ذوي الإعاقة على غرار الأجهزة التعويضية والأدوات المساندة مثل الأدوات المعينة المخصصة للإعاقة السمعية للتمكن من سماع توجيهات الإخلاء.
- وأكد السيد عجاج عجاج، دولة فلسطين، أنه بالفعل لا يزال العديد من الشاحنات التي تحمل المساعدات الإغاثية والأدوات المساعدة تنتظر منذ أشهر على معبر رفح بسبب استيلاء السلطات الإسرائيلية عليه، وطلب بالدفع نحو إيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية خاصة إلى شمال غزة.

### جيم- الجلسة الثانية: تفعيل دور المجالس الوطنية /القومية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تضمنّت هذه الجلسة عرضاً قدمه السيد علاء السبيع، الإسكوا، نيابة عن السيدة فتحية عبد الفاضل، منسّقة مشروع الإعاقة في الإسكوا، التي تعذرت مشاركتها لدواعٍ خاصة. وتمحور العرض حول "آليات التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني: نحو تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، وهي الآليات المنصوص عليها في المادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم جمع المعلومات من خلال استبيان وجّه إلى الدول إضافة إلى بحث مكتبي، وسيجري نشر هذه المعلومات ضمن موجز سياسات تقوم الإسكوا بإعداده. واستهلّ السيد سبيع العرض بتقديم لمحة عامة حول المادة 33، التي تتضمن ثلاثة بنود متكاملة تنص على كافة آليات الرصد والتنسيق التي يُطْلب من الحكومات إنشاؤها لتنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقية. وينص البند الأول على تعيين جهة تنسيق واحدة او أكثر داخل الحكومة، ويفضّل ان تكون على مستوى حكومي رفيع ولديها السلطة والقدرة السياسية لدعم تنفيذ الاتفاقية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو مجلس لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو هيئة أو لجنة عليا. أما البند الثاني من المادة 33 فيَنُصُّ على إنشاء أو تعيين أطر عمل داخل الدولة على شكل آلية مستقلة واحدة او أكثر لتعزيز حماية الاتفاقية ورصد تنفيذها. ويفضل أن تكون أطر الرصد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأشار السيد سبيع إلى إشكالية تترافق مع هذا البند وهي تحديد مدى استقلالية الآلية المعيّنة خاصة عندما تكون ممولّة من الحكومة. وينص البند الثالث على أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية الرصد على أن يتم تمثيل مختلف أنواع الإعاقة، وإشراكهم في صنع القرار وفي وضع السياسات الشاملة لقضايا الإعاقة.

وقال السيد سبيع أن تنفيذ هذه البنود على أرض الواقع ينتج عنه نماذج أو أشكال مختلفة من آليات التنسيق والرصد تختلف بحسب السياق الوطني. وقد تبيّن، بحسب المسح المشار اليه سابقاً، أنه تم تعيين الوزارات التي تتولى شؤون الإعاقة في 10 دول. ويتولّى رئاسة هذه الجهات في الغالب وزير الشؤون الاجتماعية (8 دول) ورئيس المجلس المعني بشؤون الإعاقة (4 دول) بينما يترأس هذه الجهة التنسيقية رئيس الدول أو رئيس الوزراء (3 دول) وعدد محدود من الدول أو جهات أخرى (5 دول). وتتضمن الدول العربية أطر رصد مختلفة حيث تم في ست دول إنشاء آلية واحدة مستقلة للرصد بينما تم تعيين هيئة لحقوق الانسان ضمن أطر الرصد الخاصة بها في ست دول أخرى، وقامت أغلب الدول (14 دولة) بإنشاء اطار لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصدها.

وفي ما يتعلّق بالبند الثالث، تبين أنه تم إدماج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الرصد بشكل رسمي في 11 دولة بينما يشارك الأشخاص ذوو الأعاقة مباشرة كأعضاء في مجلس إدارة إطار الرصد أو كخبراء في 11 دولة. وتشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة التقارير الوطنية الموجهة إلى لجنة اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في 10 دول كما تشارك في الجلسات الاستشارية في 12 دولة. وفي الختام، أكد السيد سبيع على أهمية تعزيز دور المجالس الوطنية في الرصد واتخاذ التدابير المناسبة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية الرصد وتعزيز التعاون مع المكاتب الاحصائية الوطنية بهدف الحصول على الاحصاءات المفصّلة والموثوقة والمحدّثة الضرورية لوضع السياسات، إضافة إلى اعتماد نظام لتقييم أثر تنفيذ التشريعات والسياسات الوطنية عبر تضمين مؤشرات ومعايير ذات علاقة وتطوير وتحديث قواعد بيانات تتضمن معلومات حول الممارسات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية؛

وخلال النقاش، تمحورت مداخلات المشاركين حول ما يلي:

- رأت السيدة لارا ياسين، الأردن، أن ارتباط الهيئة المعيّنة بإطار عمل حكومي لا يقيّد رؤية ورسالة الهيئة وبالتالي لا يؤثر على استقلاليتها. كما أفادت أن تشكيل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن مرّ بتجربتين، حيث كان يضم في 2007 ممثلين عن الوزارات إضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمت مراجعة شاملة للقانون في 2012 والبحث في الثغرات فتبيّن أنه لم يكن للوزارات الممثلة في المجلس دور فاعل، فتمت إعادة هيكلة المجلس ليتم التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، إلى جانب ممثلين عن الأُسَر، وأصحاب الخبرة. كذلك تم الانتقال بدور المجلس من المنحى الرعائي المعني بالتنفيذ إلى المشاركة بوضع السياسة العامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واقتراح التشريعات، وتقديم الدعم الفني للوزارات في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات.
- وأشار السيد ثامر توكبري، تونس، أن دور المجلس مهم على مستوى رسم السياسات ولكنه يبقى بعيداً عن التنفيذ. وقد كان المجلس الأعلى للإعاقة في تونس يضم مختلف الوزارات المعنية إضافة إلى هياكل المجتمع المدني، بما يشبه مجلساً وزارياً مصغّراً. وبعد 2012 لم يعد المجلس مفعّلاً. وتتولى حالياً الهيئة العليا لحقوق الإنسان أمور المتابعة والرصد.
- وطلب السيد عزيز أزربي، المغرب، أن تتضمن دراسة الإسكوا حول آليات التنسيق، والتي شملها هذا التقرير من ضمن التوصيات، تحليلاً مقارناً حول مجموعة من التجارب والدروس المستفادة ومكامن القوة والضعف لكل تجربة في الدول العربية وأن لا تقتصر على وصف النتائج. وأشار إلى أن الآلية الحكومية في المغرب تضم كافة القطاعات الحكومية المعنية بالبرامج الموجهة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة برئاسة رئيس الحكومة. وبالنسبة لآلية الرصد ومتابعة التنفيذ، فقد نصّ القانون رقم 76.15 المتعلّق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مادتيه 12 و19 على إحداث الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك في إطار توسيع اختصاصاته كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوقاية من الانتهاكات التي تطالها.

- وقال السيد عجاج عجاج، دولة فلسطين، أن القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين يعطي دور الرقابة إلى المجلس الأعلى للإعاقة وهو تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو ما يعتبر خطأ. وقد صدّقت دولة فلسطين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2014. وفي بداية 2024 ورغم ظروف الحرب، تم نشر الاتفاقية لتصبح قانوناً نافذاً في دولة فلسطين. وهناك حالياً قانون جديد على طاولة مجلس الوزراء وهو يتوافق مع الاتفاقية ويتضمن 20 مادة حول تفاصيل تشكيل المجلس الأعلى للإعاقة ليكون هيئة مستقلة، وهو مستوحى من التجربة الأردنية. وأكد على أهمية إدماج الإعاقة في السياسات وتقديم الخدمات والرصد والرقابة. وأكد على أهمية توحيد المفاهيم والمصطلحات مع الوزارات الشريكة.

- وأفاد السيد علي الحلو، العراق، أن التعديل الأول لهيئة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد صدر في القانون رقم 11 لعام 2024. وقد صادق العراق على 5 اتفاقيات من بينها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب معاهدة مراكش بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وقد تم تنفيذ جزء كبير منها حتى الآن. أضاف أن القانون الأول لهيئة ذوي الإعاقة صدر عام 2013، وتم رصد صعوبات في التنفيذ، لذلك سعت الهيئة مع منظمات المجتمع المدني وأعضاء من مجلس النواب ومجلس الوزراء إلى تعديل القانون. وفي القانون المعدّل، يشار إلى الإعاقة كموضوع تضامني حيث تتضح التزامات كل وزارة. كما تم تحديد عضوية مجلس الإدارة على مستوى مدير عام وهو ما فعّل دور الهيئة. وتضم الهيئة عضواً من مجلس الخدمة الاتحادي يراقب تطبيق كوتا التوظيف. كما أشار إلى أن الهيئة تضم حالياً 31 شخصاً بينهم 8 أشخاص من ذوي الإعاقة، لديهم إعاقات متنوعة. وشدّد على دور الإعلام في مسألة الرقابة والرصد بصفته السلطة الرابعة. كما أشار إلى قرار يطلب من كل وزارة موافاة الهيئة ببيانات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولدى الهيئة حالياً بيانات لحوالي 600000 شخصٍ ذي إعاقة.

- وأوضح السيد عبد الله ادياكيتي، موريتانيا، أن وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة هي الجهاز الحكومي المعني بتنسيق شؤون الإعاقة في موريتانيا. كما أن هناك مجلس متعدّد القطاعات معني بترقية الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مكلّف بإدماج قضايا الإعاقة في كافة القطاعات الحكومية، ويضمّ الوزارات المعنية والقطاع الخاص وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتولى اللجنة الوطنية لحقوق الانسان رصد تنفيذ الاتفاقيات التي صادقت عليها موريتانيا، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة فهي مندمجة في اتحادية الأشخاص ذوي الإعاقة في موريتانيا وهي موجودة في المجلس المتعدد القطاعات للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنها ممثلة في اللجنة الوطنية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة استشارية بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والاتحادية الموريتانية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى جميع مجالس الإدارة المعنية بالإعاقة.

- وعقبت السيدة لارا ياسين، الأردن، أنه بالنسبة للرصد في الأردن، فالمادة 9 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 تنص على أن المجلس مسؤول عن رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد تقرير سنوي بذلك. والتقرير يسرد الإنجازات ولكن يركّز على التحديات والعوائق والتوصيات، ويُرفع لمجلس الوزراء والأعيان والنواب وينشر للعامة، ويُعَمَّم على كافة الوزارات لتنفيذ التوصيات. وفي حالة رصد انتهاكات واسعة، يمكن للمجلس مخاطبة النائب العام والمدعي العام للسير بالإجراءات القضائية. كما وقّع المجلس مذكرة تفاهم مع منظمات مجتمع مدني متخصّصة في موضوع المساعدة القانونية لتوفير المساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- وتطرّق السيد بشير الفيتوري، ليبيا، إلى تجربة بلده، حيث يوجد مجلس وطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ العام 2007، وهو حالياً برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين بقضايا الإعاقة. وتكمن نقاط الضعف في المجلس بعدم التفرغ لقضايا المجلس من قبل أعضاء المجلس، فيجتمع المجلس موسمياً مرة سنوياً. ولكن بالرغم من ذلك تم تحقيق إجماع على أهمية ملف الإعاقة في ليبيا. واشار السيد الفيتوري إلى وجود 4 اجهزة رقابية تتابع تطبيق القوانين والتشريعات ومنها ألية رصد الاتفاقيات الدولية. وتم إنشاء المجلس الوطني

للحريات العامة وحقوق الانسان، بعضوية الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم إضافة وحدة التصميم الشامل في كل إدارة مشروعات، إضافة إلى تخصيص مقعد للمرأة وآخر للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون الحكم المحلي. وشكر السيد الفيتوري الإسكوا على الدعم الفني المقدم حالياً في وضع وثيقة تحليلية لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا تمهيداً لإعداد استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة خلال عام 2025.

- وتعقيباً على ذلك، شدّد السيد علي الحلو، العراق، على أن تكون النصوص القانونية الملزمة واضحة لا تقبل التأويل مما يساهم في تمكين أعضاء الهيئات المعنية بقضايا الإعاقة وتعزيز صلاحياتهم فلا يعود من الضروري أن يكون الأعضاء من الوزراء ويمكن أن يكونوا على المستوى التنفيذي.
- واقترح السيد عجاج عجاج، دولة فلسطين، أن يتم إنشاء لجان للتنسيق بين المستويين الوزاري والتنفيذي بعضوية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسهّل اعتماد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية خاصة في ما يتعلّق برصد الميزانيات المطلوبة والتي غالباً ما تتطلّب قراراً على المستوى الوزاري.
- وقال السيد عزيز أزربي، المغرب، أن هناك لجنة بين وزارية في المغرب مكلّفة بتتبّع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلّقة بالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يترأسها رئيس الحكومة وتُمَثَّل فيها جميع القطاعات الحكومية. ووزارة التضامن هي الجهة التي تنسق مجال الإعاقة وهي تقوم بإعداد المخطط الوطني للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة الذي يمتد على مدى خمس سنوات. ويتم تقديم هذا المخطط إلى اللجنة البين وزارية لتتم المصادقة عليه. وتتفاوت التزامات كل قطاع حكومي بحسب الميزانية المعتمدة من كل طرف. وأكّد على أهمية تخصيص ميزانية في كل وزارة وكل قطاع حكومي تكون مراعية لقضايا الإعاقة.
- وذكرت السيدة فاتن السعود، الجمهورية العربية السورية، أنه صدر في عام 2024 المرسوم رقم 19 الضامن لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يتماشى إلى حد بعيد مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينصّ المرسوم على تشكيل المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يرأسه أحد الوزراء، بعد أن كان يوجد في السابق مجلس مركزي يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. وأشارت إلى أن أي قرار يناقشه ويتخذه أعضاء المجلس يُرفع من قبل رئيس المجلس إلى رئاسة مجلس الوزراء لإقراره، ويصدر بقرار من رئيس الحكومة. ولم تعد وزارة الشؤون الاجتماعية هي الوحيدة المعنية بمواضيع الإعاقة، إنما كافة الجهات التي تقدّم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. ويضمّ المجلس ممثلين عن جميع الوزارات والقطاعين العام والخاص والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية.
- وعقّبت السيدة لارا ياسين، الأردن، حول الاختلاف بين الدول في ما يتعلّق بالتمثيل الوزاري في المجالس المعنية بقضايا الإعاقة، فأكدت على أن التمثيل الوزاري في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لم يكن فاعلاً في الأردن، بينما وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس الإدارة بعد تعديل القانون شكّل قوة ضاغطة وأعطى نتيجة أفضل خاصة في موضوع الموازنات. ففي السابق كان المجلس يطلب من الوزارات تخصيص موازناتها لقضايا الإعاقة ولكن بعد تعديل القانون بات رئيس الوزراء يطلب تخصيص الموازنات من خلال تعميم.
- وأوضح السيد ثامر توكابري، تونس، أن صياغة خطة العمل الاستراتيجية المعنية بالإعاقة تم من خلال عقد ورش عمل شارك فيها جميع المتدخلين بما في ذلك رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية. فشارك في صياغة خطة العمل الاستراتيجية 11 وزارة و15 من ممثلي منظمات المجتمع المدني. وقد تم رفع نتائج كل ورشة عمل للوزراء للمصادقة عليها حتى الانتهاء من صياغة كامل خطة العمل الاستراتيجية بوجود رئاسة الوزراء ووزارة المالية مما يضمن الالتزام بالتعهدات المالية من قبل الوزارات المختلفة. وأفاد أنه يجري تحضير المخطط التنفيذي للاستراتيجية مع تأكيده انه سيتم المصادقة عليه وعلى خطة العمل الاستراتيجية والتزام كافة الوزارات بتطبيقها بما أن هذه الوزارات كانت مشاركة في ورش العمل.

- وأفادت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، أن إيرادات صندوق رعاية وتأهيل المعاقين لا تعتمد أبداً على موازنة الدولة. فالصندوق مستقل إدارياً ومالياً وإيراداته تأتي من عدة جهات حيث يتم اقتطاع نسبة من أسعار سلع معيّنة مثل السجاير وتجديد رخص القيادة والاتصالات والهواتف والغاز. ويذهب التمويل لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف توفير الخدمات التعليمية والصحية والأجهزة التعويضية. وتشرف الحكومة على توزيع الإيرادات. وأردفت السيدة نعمان أنها يمكن أن تشارك قانون تأسيس الصندوق مع سائر المشاركين لتعميم الفائدة. ويتشارك مع الصندوق الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وهو يدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاستجابة لجميع الاحتياجات وهو يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة. كما تتضمن الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة خدمات هامة. وبالنسبة للرصد، يجري التعاون مع اتحاد نساء اليمن لرصد الانتهاكات المتعلقة بالنساء ذوات الإعاقة، كذلك وزارة حقوق الإنسان والاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة الذي أصبح بمثابة رديفاً لصندوق رعاية وتاهيل المعاقين. فيجري طلب الخدمات من الاتحاد الوطني للاشخاص ذوي الإعاقة ويقوم الصندوق بالتنفيذ وتقوم وزارة المالية بالإشراف على الإنفاق وذلك لتجنب البيروقراطية وتسريع الإنجازات.

- وأشار السيد ثامر توكابري، تونس، إلى أن الصندوق الوطني للتضامن مستقل ومماثل لصندوق رعاية المعاقين في اليمن ويعمل بنفس طريقة التمويل، أي من الضرائب على الدخان والمشروبات الكحولية. وهو صندوق متخصص بتمويل المشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة مثل التعليم، والأجهزة التعويضية، بالتوازي مع ما يجب أن تقدمه الدولة من خدمات.

- وتناول السيد وائل همام، مصر، جهود دور المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في النهوض بقضايا الإعاقة. وأشار إلى أن المجلس يشارك بشكل فاعل في وضع مسودة استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030 للتأكد من تضمين قضايا الإعاقة واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة فيها، وهو ما يكفل إدماج قضايا الإعاقة في استراتيجيات الوزارات والقطاعات المختلفة بالتبعية. وأفاد أن المجلس يعمل حالياً على إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للأشخاص ذوي الإعاقة تعتمد على مبدأ الربط الشبكي الحكومي بين كافة الجهات المعنية بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل قاعدة البيانات هذه على رصد كافة التغيرات في وضع الشخص ذي الإعاقة لضمان توفير الخدمات المناسبة له بشكل دقيق ومتكامل. وتستخدم قاعدة البيانات هذه كنظام مركزي لجميع البيانات وتحليلها.

- وأفادت السيدة هدى الكواري، قطر، عن صدور تعديل الهيكل التنظيمي للوزارات وتعيين اختصاصاتها في العام 2021، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. وتضم الوزارة في هيكلها قسمَيْن، أحدهما يتبع وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية والآخر يتبع وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة الذي يضم إدارة الرعاية المجتمعية، وهي الإدارة المختصة بكبار السن وفيها قسمٌ للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت السيدة الكواري إلى أن أغلب الهياكل التنظيمية الصادرة مؤخراً في كل الوزارات التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة تتضمن قسماً لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أنه صدر قرارٌ لمجلس الوزراء في 2019 وعدّل في 2023 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي بمثابة منسّق وطني تضم ممثلين عن الحكومة وعن المنظمات المجتمع المدني، وتُعنى من ضمن مهامها برصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى. وتولّت هذه اللجنة درس مشروع قانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة وهو حالياً في دورته التشريعية النهائية، وقد شارك في صياغة مشروع القانون أحد الأشخاص ذوي الإعاقة.

- وأشار السيد حمود الشبيبي، عُمان، إلى وجود لجنة وطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ترأسها وزيرة التنمية الاجتماعية بعضوية وكلاء عدة وزارات، وبعضوية الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى القطاع الخاص ممثلاً بغرفة تجارة وصناعة عُمان واللجنة العمانية لحقوق الإنسان. وتعنى اللجنة الوطنية بوضع السياسات العامة والخطط على المستوى الوطني، وترفع قرارتها وتوصياتها إلى مجلس الوزراء للاطلاع عليها واعتمادها. وتنبثق منها لجنة فنية يرأسها مدير عام وتضم مدراء الدوائر وممثلين عن

الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم وتتمثل فيها الجهات الموجودة في اللجنة الرئيسية، وتضطلع بتنفيذ ومتابعة قرارات اللجنة الوطنية. كما تتولّى وزارة التنمية الاجتماعية بتنسيق الردود على أي ملاحظات تبديها المنظمات الدولية حول ملف الإعاقة في السلطنة. كذلك أشار السيد الشبيبي انه تم تشكيل لجنة تضم الجهات المعنية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأشخاص ذوي إعاقة تُعنى بالرصد وإعداد التقارير الدولية الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ما يتعلق بالشكاوى وأي إساءة للأشخاص ذوي الإعاقة أو انتهاك لحق من حقوقهم، فهي من اختصاص اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية. كما يُصدِر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كل سنتين، تقريراً حول التقدم المحرز في تطبيق الاتفاقية الدولية.

- في الختام، سُئل السيد سبيع عن وجود نموذج قياسي لمهام المجالس والهيئات يُحتذى به ويُشرَّع. وأفاد السيد سبيع أنه لم يتم العمل على نموذج هيكل تنظيمي أو أسلوب عمل عربي للمؤسسات الوطنية التي تُعنى بتنسيق و/أو رصد شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. وحثَّ السيد سبيع ممثلي الدول على التواصل في ما بينهم لمشاركة التجارب حول المؤسسات الوطنية المعنية بالتنسيق والرصد ووسائل تمويل الخدمات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم الفائدة منها. وأكّد على أهمية تعاون الهيئات المسؤولة عن الأشخاص ذوي الإعاقة مع أجهزة الإحصاء المركزي لجمع البيانات المحدّثة والمتكاملة حول الأشخاص ذوي الإعاقة.

## دال- الجلسة الثالثة: مشاركة التحديثات ووضع خطة العمل للسنة المقبلة

تضمنّت هذه الجلسة استعراضاً لتحديثات الإسكوا حول الأنشطة والمشاريع المتعلّقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تحديثات الدول المشاركة حول التطورات في الواقع التشريعي والخدماتي المتعلّق بقضايا الإعاقة.

قدّم السيد علاء سبيع، الإسكوا، نبذة عن أهم الإنجازات في ملف الإعاقة في الإسكوا. فأشار إلى أن إصداراً جديداً حول إحصاءات الإعاقة في المنطقة العربية هو قيد الإعداد من فريق الإحصاء في الإسكوا. أما في ما يتعلّق بتعزيز النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم مساندة الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، وليبيا، في وضع السياسات الوطنية للنفاذ الرقمي، كما تم تطوير المنصة العربية للإدماج الرقمي ADIP، وهي منصة إلكترونية[3] سهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جرى تحديث محتواها بشكل كبير وتضمينها مصادر وموارد أساسية مرتبطة بمجال الإعاقة كالاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل الوطنية المعنية بالإعاقة ومصادر رئيسية ذات علاقة. كذلك يجري العمل على تطوير الأداة الذكية لمواءمة المحتوى CAST التي ستسهّل مواءمة محتوى المنشورات كي تصبح سهلة الوصول والقراءة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة باللغة العربية، وسيتم إطلاق هذه الأداة قريباً.

من ناحية أخرى، تعمل الإسكوا منذ بداية عام 2024 على مشروع حول تعزيز المشاركة الإقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى الفرص ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً، وسيتم استعراض التقدم في تنفيذ المشروع في اليوم الثاني من هذا الاجتماع.

وانتقل السيد سبيع لاستعراض الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا إلى الدول الأعضاء في مجال الإعاقة، فقال أن الإسكوا تساند الدول العربية في تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية حول الإعاقة وتحليل واقع الإعاقة وذلك بناء على طلب الدول. فقامت الإسكوا في هذا الإطار بدعم الجمهورية العربية السورية في وضع آليات تنفيذ برنامج التنمية المجتمعية الدامجة، ودعم وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان في مشروع التدخل المبكر من 0 إلى 5 سنوات وذلك بشكل مبسّط يعتمد على مراكز تنمية وخدمة المجتمع ويختلف عن الشكل المتخصّص الذي تقوم به المراكز المتخصصة. وفي الصومال ساهمت الإسكوا في وضع الاستراتيجية الوطنية حول الإعاقة، كما ساهمت في إعداد دراسة تحليليّة عن واقع الإعاقة في ليبيا.

[3] http://e-inclusion.unescwa.org/

وتطرّق السيد سبيع إلى ثلاثة أنشطة خارج برنامج الإعاقة ولكن يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة منها. فأشار إلى انعقاد القمة الثانية لريادة الأعمال في قطر في وقت سابق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وهي نُظِّمت بتعاون بين الإسكوا وبنك قطر للتنمية. وقد ضمّت القمة حوالي 5000 شخص وتم إعطاء الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة. النشاط الثاني هو منصّة جسور JOSOUR[4] التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة التسجيل فيها، وهي منصّة إلكترونية تربط الباحثين عن عمل بمقدمي فرص العمل. الأمر الثالث هو المنصّة الإلكترونية لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية DEPAR [5] وهي المنصة المختصة بدعم رواد الأعمال من خلال توفير الموارد والتشبيك مع أصحاب الخبرة والمموّلين. وأفاد السيد سبيع أنه جرى العمل مع جامعة الدول العربية على وضع التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة. حيث لوحظ أن تصنيف الإعاقة في عدد من الدول العربية يعتمد على معايير وطرق طبية فقط، فتم إضافة تقييمات لتأدية الوظائف في أعضاء أو أجهزة الجسد التي يحصل فيها الخلل، بناء على التصنيف الدولي للوظائف والعجز والصحة[6]. وأشار إلى أن عدم اعتماد التصنيف الوظيفي يؤدي إلى إغفال العديد من الإعاقات وينتج تعداداً للأشخاص ذوي الإعاقة أقل من الواقع. وقد قامت الإسكوا بتوفير الدعم الفني لمصر في هذا الموضوع، كذلك أنجز المغرب التصنيف في أيار/مايو 2024.

بعد ذلك، قام ممثلو الدول باستعراض التحديثات والتطورات في ملف الإعاقة على الصعيد الوطني، وتضمّنت مداخلاتهم ما يلي:

- قالت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، أنه يجرى تنفيذ المسح الميداني للأشخاص ذوي الإعاقة كتجربة في محافظة واحدة بسبب الإمكانيات البسيطة. وأشارت أنه عطفاً على هذه البيانات سيتم تنفيذ البطاقة التأمينية الصحية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويدعم هذه المبادرة جميع الجهات المعنية والمذكورة في الاستراتيجية مثل وزارة الصحة ومرافقها والجهاز المركزي للإحصاء، والهيئة العامة للزكاة وهي الداعم الرئيسي في توفير الخدمات الطبية والأدوية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ويوفر الاتحاد الوطني للاشخاص ذوي الإعاقة الدعم والمناصرة لهذه المبادرة. كما أعلنت السيدة نعمان عن إنجاز القاموس الإشاري الطبي الذي يمكن أن يدرّس في كلية الطب من أجل ضمان سهولة تعامل الأطباء مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ويجري التنسيق مع وزارة التعليم العالي للموافقة على إضافته كمادة من المواد المُدرّسة في السنة الأخيرة من كلية الطب.
- وأشارت السيدة صبحة حمدي، مصر، إلى أن المجلس القومي عمل في محافظة أسوان على تعزيز إمكانية الوصول وتسهيل سبل التنقل للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع المحافظة. كما تمت تهيئة الأماكن الترفيهية والأسواق والحدائق العامة لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتم تخصيص مساحات دامجة في هذه الأماكن، كذلك مع النوادي الرياضية.
- وأفاد السيد علي الحلو، العراق، أنه تمّ، بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي، إلزام وزارة التعليم العالي بتدريس اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن منهج حقوق الإنسان. كما جرى إضافة موضوع مكافحة ظاهرة التنمر تجاه الأطفال ذوي الإعاقة على مادة التربية الاخلاقية في مناهج صغار السن في مراحل التعليم البتدائي. وقد أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 تعداد السكان والمساكن في العراق، وتعمل وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، على تحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وأنواع الإعاقة في نهاية العام.
- أشارت السيدة هدى الكواري، قطر، إلى أنه تم افتتاح الغرف الحسّية في مطار حمد الدولي وتدريب طواقم الطائرة وطاقم المطار. كما جرى العمل على تأهيل الملاعب المستخدمة في بطولة كأس العالم 2022 لتكون سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

[4] https://josour.unescwa.org/IndexAr
[5] https://depar.unescwa.org/
[6] https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/42407/9241545429.pdf;

- واستعرض السيد عجاج عجاج، دولة فلسطين، التطورات المتعلقة بالإعاقة في بلده، حيث أجرت وزارة التنمية الاجتماعية دراسة بالتعاون مع خبراء دوليين حول التصنيف الوظيفي بدعم من اليونيسيف، تستند على التصنيف العربي الموحد للإعاقة وهي متوفرة باللغتين العربية والإنكليزية. من جهة أخرى، أشار إلى أن معظم الخطط التنموية تحوّلت لخطط طوارئ بسبب الحرب. وتم إنجاز خطة حول قطاع الإعاقة في حالة الطوارئ بالتركيز على قطاع غزة وشمال الضفة الغربية. وتتضمن الخطة ثلاث محاور أساسية، المحور الأول هي مرحلة استمرار الحياة وتتضمن تقديم المساعدات وتنسيق المساعدات الإغاثية والطبية لتكون ملائمة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وإيصالها إلى قطاع غزة، المحور الثاني هي مرحلة الشفاء المبكر لمدة ستة أشهر بعد نهاية الحرب، وهناك محور المرحلة الطويلة الأمد وتستند إلى الجانب التنموي وتُعنى بحصر الاحتياجات من خلال مسح سريع للأشخاص ذوي الإعاقة ليس فقط من ناحية الأعداد ولكن من ناحية إجراء تقييم للإعاقات الجديدة والأضرار التي أصابت الأشخاص ذوي الإعاقة مثل تلف أدواتهم المساعدة وتقييم احتياجاتهم إضافة إلى بناء قدرات المؤسسات وتوحيد الجهود. كذلك تعمل الوزارة على تطوير اللائحة الخاصة بالإعفاء الجمركي، وهي حالياً تستهدف فقط الإعاقات الحركية السفلية، بهدف توسيع مظلة الإعفاءات لتشمل الإعاقات الأخرى. كما تم تشكيل لجنة تابعة لمجلس الوزراء لتطوير الإجراءات الخاصة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة خاصةً في القطاع الحكومي. كذلك هناك لجنة تعمل على توحيد المصطلحات على مستوى الدولة.
- وقدّم السيد حمود الشبيبي، عُمان، عرضاً مرئياً استعرض فيه التطورات المتعلقة بقطاع الإعاقة في بلده، فقال انه على المستوى التشريعي، انتهت المراجعة النهائية لمشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قبل إصداره. كما تم اعتماد القانون الموحّد لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية[7]. كذلك جرى إعداد مشروع لائحة تراخيص مترجمي لغة الإشارة لتنظيم القطاع. في ما يتعلق بالاتفاقية الدولية، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بترجمة متطلبات الاتفاقية في هيكلها التنظيمي الصادر في أبريل 2024 ضمن المديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة. فتم إنشاء قسم التنفيذ والرصد تنفيذاً للمادة 33. وتنفيذاً لمواد أخرى، تم إنشاء قسم السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة الذي سيُربَط مع مركز السجلات الوطنية الذي تم إنشاؤه حديثاً لتحقيق التكامل في البيانات. كذلك تم إنشاء قسم التصميم الشامل والترتيبات التيسيرية، وقسم التمكين والدعم، وقسم المُعينات ولغة الإشارة. كما تم رفع التقارير الجامعة لسلطنة عمان الثاني والثالث والرابع إلى الأمم المتحدة في نوفمبر 2023 وسوف تناقَش أمام اللجنة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2031.
- أما على مستوى البرامج، أشار السيد الشبيبي إلى أن مجلس الوزراء اعتمد السياسات الحكومية ووفر الخدمات الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة على مدى عشر سنوات بميزانية مليار ريال حكومي. كذلك نفّذت الوزارة مختبراً لتطوير خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر 2023، وهو يتضمن مجموعة من المرتكزات حول جودة الحياة الصحية، والحياة التأهيلية والتعليمية، وتأمين الدخل، والأسرة والمجتمع والدولة، والممكّنات العامة. ويندرج ضمن هذه المرتكزات عدد كبير من المبادرات مثل إلزامية الفحص الطبي للمقبلين على الزواج، وإنشاء مركز الطفولة المتكاملة وتوفير التعليم الدامج وتوفير التقنيات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وإنشاء الورش المحمية الإنتاجية وتصنيف الوظائف النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، ومبادرة حاضنة ريادة الأعمال، وتوفير خدمات التوجيه والإرشاد للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المواقع القيادية، وتعزيز المنح الدراسية، وغيرها.
- وأشار السيد الشبيبي إلى أنه يتم صرف منفعة مالية شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة منذ بداية عام 2024 تطبيقاً لقانون الحماية الاجتماعية، بغض النظر عن دخل الشخص وحالته الوظيفية، مع تطبيق تقييم أداء الوظائف في تحديد الحالات المستحقة. وتم الانتهاء من دليل المواصفات الهندسية للبيئة العمرانية الدامجة وسهلة الوصول. كذلك أعدت الوزارة دليلاً للتسهيلات المقدمة من القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي وتمت ترجمته وإعداد

[7] https://shorturl.at/nO4Ra

المواد الإعلامية للتعريف بالدليل بلغة الإشارة ولغة برايل. كما أصدر وزير الصحة تعميماً يقضي بتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الطبية التشخيصية والفحوصات والعمليات الجراحية والخدمات التأهيلية وخدمات المساندة. كذلك صدرت تعليمات من البنك المركزي للمصارف بشأن مجموعة من الخدمات الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة الإعاقة البصرية لتمكينهم من الحصول على بطاقة السحب مع توفير أجهزة السحب الناطقة وبلغة برايل بالإضافة إلى البيئة المكانية والمساندة. وختم السيد الشبيبي موضحاً أنه تم اعتماد التصنيف العربي الموحد ضمن العقد العربي للإعاقة. وبعد إجراء الفحص الطبي، يتم اعتماد التصنيف لإجراء تقييم لأداء الوظائف الذهنية والحسية والتواصلية والاجتماعية، وتم تدريب مجموعة من 120 شخصاً لتنفيذ هذا التقييم قبل إصدار بطاقة الإعاقة بالتنسيق مع وزارة الصحة.

### هاء- الجلسة الرابعة: توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية – التحديات والحلول

قدّمت السيدة لارا ياسين، الأردن، عرضاً حول تجربة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في الأردن. وأكدت على أن حق العمل هو حق لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن نوع الإعاقة، فالحقوق لا تختلف باختلاف نوع الإعاقة ولكن ما يختلف هو المتطلبات التي يجب أن تتوفر في بيئة العمل لتحقيق الدمج. كذلك تختلف المتطلبات ضمن نفس نوع الإعاقة الواحدة بين شخص وآخر. وقالت السيدة ياسين أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر الفئات عرضة للتهميش ولانتهاك حقوقهم، وضمن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة للتهميش والإساءة، كما هو الحال بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة. كذلك يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية من أكثر الأشخاص الذين يواجهون تحديات مختلفة، خاصة على مستوى المشاركة السياسية والصحة والتعليم، كما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية تحديات مضاعفة في التوظيف وسوق العمل حيث هم عرضة للتهميش والنظرة السلبية واستخدام المصطلحات الخاطئة في الإشارة إليهم. كما شددت على أن البيئة المحيطة هي التي تعيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

وقالت السيدة ياسين أن إنجازات عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية هي شاملة كل الإعاقات والاختلاف يكون في اختلاف المتطلبات. ومن حيث الآلية، يجري أولاً، ضمن الشق التشخيصي، توثيق نوع ودرجة الإعاقة من خلال البطاقة التعريفية للشخص ذي الإعاقة المنصوص عليها في القانون، وهي بطاقة إلكترونية على تطبيق سند. يلي ذلك ضمن الشق الفني، توصيف المتطلبات التي يجدر توفيرها في بيئة العمل لكي يمارس الشخص ذو الإعاقة عمله، وهو ما ينطبق على كافة انواع الإعاقة بما في ذلك الإعاقة الذهنية. وقد تم تشكيل لجنة تكافؤ الفرص في المجلس وفقاً لأحكام المادة (14) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وهي تضمّ ممثلين عن وزارة العمل وهيئة الخدمة العامة من القطاع العام، وغرفة الصناعة والتجارة إضافة إلى خبراء من الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلين عن من القطاع الخاص. وتتلقى اللجنة الشكاوى حول الانتهاكات في مجال العمل خاصة التنمر تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة في القطاع الخاص. وأفادت السيدة ياسين أن المجلس الأعلى يقوم بدعم المبادرات والمشاريع المتميزة من خلال وحدة خاصة بالمشاريع الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق، يتعاون المجلس مع الجمعيات التي تعمل على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أعدّ اتفاقية تعاون مع جميعة سنا التي تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية بهدف توظيف وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، ويدفع المجلس مبلغاً مالياً مقسّماً ما يشكل حافزاً للقطاع الخاص ليستقبل الشخص ذي الإعاقة خلال فترة التدريب ولاحقاً ليستقر في الشركة التي سيعمل فيها.

وأشارت السيدة ياسين إلى أنه يجري تحديد التدريب المطلوب والتجهيزات والمتطلبات الضرورية داخل مكان العمل بحسب نوع الإعاقة. ومن أهم متطلبات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية توفير "مدرّب عمل" خلال كافة مراحل العمل. وتختلف مهمة مدرّب العمل باختلاف الحالة، ففي بعض الأحيان، يتوفر مدرب عمل خلال فترة التدريب حتى يصل الشخص ذي الإعاقة إلى الشركة حيث يحلّ محل مدرب العمل أشخاص مدربون من الشركة. وفي بعض الاحيان، لا يكون هناك حاجة إلى مدرّب عمل عند الوصول إلى الشركة. كما أن لجنة تكافؤ الفرص في

المجلس تعمل على إصـــدار التقرير الفني الذي يتضـــمن المتطلبات التي يجب توافرها في بيئة العمل لغايات قيام الأشـخاص ذوي الإعاقة الذهنية بالمهام الوظيفية. وشـددت السـيدة ياسـين على أن هدف المجلس ليس فقط تشـغيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وإنما ضمان استمراريتهم وبقائهم في العمل. أما بالنسبة للتحديات، فهي عديدة خاصة لجهة شك أصحاب العمل في قدرة الشخص ذي الإعاقة الذهنية على العمل والاستمرار فيه. وفي ما يخص الشكاوى، فقد وصـلت إلى اللجنة المعنية في الفترة السـابقة شـكاوى من أشـخاص ذوي إعاقة ذهنية تعرّضـوا للتنمر، وجرى تحويل المتنمرين إلى النائب العام والقضاء، في محاولة لتثبيت سابقة قانونية كي يصبح لهذه الحالات متابعة قانونية. وفي بعض الاحيان، يتم حل القضـــية ودياً وذلك مثلاً لعدم معرفة رب العمل بالمتطلبات في مكان العمل، فيتم توفير الدعم الفني والتعريف بالمتطلبات من خلال لجنة تكافؤ الفرص لتمكين الشخص ذي الإعاقة من ممارسة عمله والحد من العنف الواقع عليه.

وخلال النقاش، تم التركيز على ما يلي:

- قالت السـيدة هيام صـقر، لبنان، أنه بحسـب التجربة في لبنان، القوانين متوفرة لكنها لا تُنَفَّذ، وأن وزارة الشـؤون الاجتماعية تسـعى إلى إدماج الإعاقة في كافة الميادين. وأشـارت إلى وجود الهيئة الوطنية لشـؤون المعاقين التي يرأسـها وزير الشـؤون الاجتماعية، ولكنها ليسـت ذات فعالية كبيرة بسـبب عدم تضـمينها ممثلين عن سـائر الوزارات، وعدم تخصـيص ميزانية لها أو موارد مالية خاصـة بها. وتضـم الهيئة ممثلين عن الأشـخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد انتهت مدة صـلاحيتها في 2018 ولم يحصـل انتخاب جديد بعد ذلك، وبالتالي أصـبحت غير نافذة. وأكدت على أهمية أن تكون الهيئة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ذات استقلالية مادية ومعنوية حتى تكون أكثر فاعلية.
- وأضافت السيدة صقر أن مجلس الوزراء في لبنان كان قد صدّق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولكنها لم تصبح نافذة بعد. وقد وُضع القانون 2000/220 الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة قبل الاتفاقية الدولية. وهناك اتفاق على ضرورة وجود قانون حديث يتواءم مع بنود الاتفاقية الدولية، إما من خلال إصدار قانون جديد أو تعديل القانون الحالي. من ناحية أخرى، صـــدّق لبنان على الاســـتراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تدمج كل الوزارات وكل القضـايا وتولي أهمية لقضـايا الإعاقة. كما تم إعداد الاسـتراتيجية الوطنية لدمج الأشـخاص ذوي الإعاقة بمسـاندة الإسـكوا وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان UNFPA وباتت قيد الإنجاز، ومن المزمع إطلاقها من قبل مجلس الوزراء لإعطائها صـفة الشـمولية ولتتضـمن إمضـاء جميع الوزراء المعنيين بما يعكس التزاماً رفيع المستوى بأهدافها وتضمينها في خطط كافة الوزارات.
- وأفادت السيدة صقر أنه لا يوجد آلية رصد رسمية في لبنان ولكن تم إطلاق مركز لتلقي الشكاوى ومراجعتها عبر الهاتف في وزارة الشـؤون الاجتماعية حيث يتم تحويل الشـكوى إلى المرجع المعني داخل أو خارج الوزارة لتتم متابعتها. وذكرت أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي عضـو في اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث التي تهتم حالياً منذ بدء الحرب في لبنان خلال عام 2024 بتأمين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذي اضطروا إلى ترك منازلهم في المناطق المعرّضة للخطر. ويتم الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الإيواء ولكن هناك تحديات كبيرة حيث أن بعض هذه المراكز غير مجهز للإعاقات الحركية وكذلك للإعاقات العقلية أو النفســـية. وتحاول اللجنة معالجة هذه الثغرات مع منظمات المجتمع المدني والهيئات المعنية من خلال تأمين احتياجات الأشـــخاص ذوي الإعاقة الحركية وتأمين الأجهزة التعويضية والأدوات المساعدة. وختمت بأن وزارة الشؤون الاجتماعية بات لديها موازنة خاصة بالمساعدات النقدية المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنه يجري العمل على توفير منح نقدية لكل شـــخص لديه بطاقة إعاقة بغض النظر عن العمر بدءاً من العام 2025. كما ســـيتم في نهاية عام 2024 تقديم مسـاعدة نقدية لمرة واحدة لكل الأسـر التي تضـم أشـخاصـاً ذوي إعاقة. وقد بدأ في صـيف 2024 إجراء مسـح ميداني لعينة محدّدة من الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل كل المناطق اللبنانية تتم زيارتهم ضمن أسرهم في منازلهم لجمع المعلومات حول احتياجاتهم وأوضاعهم والتحديات التي يواجهونها.

- وأفادت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، أن كل شخص ذي إعاقة في اليمن لديه بطاقة إعاقة يحصل منذ 1991 على معاش ضمان اجتماعي شهري من صندوق الرعاية الاجتماعية بغض النظر عن الحالة الوظيفية. وهو ما يشجع الأسر، التي تميل غالباً إلى إخفاء حالات الإعاقة بسبب الوصمة الاجتماعية، على الإفصاح عن حالات الإعاقة لديها مما يسهم في توفير البيانات والمعلومات حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه الإعانة تختلف عن الخدمات التي يقدمها صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
- وأشارت السيدة لارا ياسين، الأردن، أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون مشمولون بالضمان، أما الذين لا يعملون فيستفيدون من تقديمات صندوق المعونة الوطنية.
- وقال السيد ثامر توكابري، تونس، أنه لا يوجد في بلده منحة بعنوان الإعاقة، حيث أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون منضوون تحت أنظمة الضمان الاجتماعي، أما من لا يعملون فهم منضوون تحت منظومة الأمان الاجتماعي ويحصلون على مختلف الخدمات التي يحتاجونها من الأجهزة الحكومية مجاناً. وأشار كذلك إلى أن اللجنة التي تعطي بطاقة الإعاقة هي لجنة متعددة الاختصاصات تتضمن ممثلين عن العديد من الوزارات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ويعتمد تحديد الإعاقة على التصنيف الدولي للوظائف والعجز والصحة.
- وأوضحت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، الفرق بين صندوق الرعاية الاجتماية وصندوق رعاية المعاقين. فقد أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية في العام 1996 وانضوى ضمنه العديد من الفئات الذين يحصلون على معاش ضمان اجتماعي ومن ضمنهم الأشخاص ذوو الإعاقة. أما صندوق رعاية وتأهيل المعاقين فقد أنشئ في 2002 وهو يتكفل بكامل الاحتياجات الصحية والتعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق شراء الخدمات في مراكز يتعاقد معها. أما في ما يتعلّق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، فقد تم في 2023 و2024 إنشاء مشاريع صغيرة مدرّة للدخل مع الأسر، بما يضمن مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية.
- وذكر السيد ثامر توكابري، تونس، أنه يجري توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام بناء على كوتا التشغيل. وبالنسبة للقطاع الخاص، فقد تم التوجه نحو مؤسسات التشغيل والعمل معها على رفع وعي كوادرها وتدريبهم حول حقوق وإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُوّج ذلك بتنظيم صالون التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة وهو صالون وطني يوفر لقاءً مباشراً سنوياً بين الأشخاص ذوي الإعاقة طالبي العمل وأصحاب الأعمال والمؤسسات ورواد الأعمال. كذلك يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة التسجيل في منصة سهلة الوصول بدأ العمل بها السنة الماضية Handisuccess، حيث يقوم الأشخاص ذوو الإعاقة بتعبئة استمارة تحدد قدراتهم وإمكانيتهم، ويمكن بناء عليها للحصول على عمل في شركات موجودة على المنصة أو الحصول على تدريب يسهّل التشغيل. وشدّد على أهمية إبراز إمكانيات الشخص بعيداً عن الشهادة التعليمية خاصة في القطاع الخاص.
- وأفادت السيدة لارا ياسين، الأردن، عن وجود جائزة المباني المهيأة وهي جائزة سنوية تُمنح لأكثر مبنى مهيأ في القطاعين العام او الخاص. في البداية كانت الجائزة خاصة بالبنية التحتية، ولكن لاحقاً باتت تأخذ في الاعتبار مدى توفير الترتيبات التيسيرية ومدى نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- واستعرض السيد حمود الشبيبي، عمان، بعض الأنماط المتبعة في ما يتعلق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الإعاقة الذهنية، فأشار إلى إطلاق العلامة التجارية "عزم" التي تُستخدم لتسويق منتجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون لحسابهم الخاص. ولهذه العلامة التجارية مواصفات خاصة من حيث جودة التصنيع والتغليف والتسويق وليس فيها أي إشارة إلى أنها تخصّ الأشخاص ذوي الإعاقة حتى لا يُقبِل الناس على المنتج بدافع العاطفة. كذلك تم إنشاء 5 ورش محمية إنتاجية وفيها تخصصات مختلفة منها تدوير الورق والأعمال الحرفي، كما يوجد محميات زراعية في كل المراكز التأهيلية، وهي تتضمن شقاً تدريبياً وشقاً إنتاجياً. وتباع منتجات الورش المحمية والمحميات الزراعية وتوزع عائدتها على الأشخاص ذوي الإعاقة. من جهة أخرى، يتم توفير التدريب على رأس العمل مما يساهم في إقناع أرباب العمل بقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل وفي

تشغيلهم في نفس المؤسسات التي تدربوا فيها. وهناك أيضاً التشغيل الحكومي المكفول بموجب القوانين والتشغيل في الشركات المتعاقد معها من قبل الحكومة.

- وقالت السيدة صبحة حمدي، مصر، أن صندوق تنمية المشروعات أطلق مشروع تخفيف حدة الفقر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وهو يقدم التمويل بفائدة بسيطة جداً لمشروعات متناهية الصغر للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتضمن التدريب والتأهيل حول كيفية صياغة وتنفيذ المشاريع، وتتم متابعة التنفيذ والتحقق من الإنتاج، والمساعدة في التسويق الإلكتروني للمنتجات.
- وشجعت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، الدول على إيجاد مصادر تمويل للصناديق المعنية بالإعاقة وأن لا يكون التمويل من الحكومة بما يسمح بحرية التحرك في إدارة الموارد ولا يؤدي إلى تعطيل المشاريع، على غرار اقتطاع نسبة من أسعار سلع معيّنة لصالح تمويل خدمات الإعاقة.

### واو- الجلسة الختامية: رفع التوصيات ومناقشة خطة العمل المقترحة لعام 2025

دعا السيد علاء سبيع، الإسكوا، المشاركين لإقتراح مواضيع لخطة العمل لعام 2025 الاجتماع القادم. وهنا اقتراح السيد علي الحلو، العراق، أن يتم الاتفاق على موضوع واحد لخطة العمل القادمة على غرار السنوات السابقة، مثل موضوع التعليم أو الصحة لتحقيق تقدم فيه بنسبة كبيرة، واقترحت السيدة لارا ياسين، الأردن، أن تأخذ التوصيات في الاعتبار المناقشات والمقترحات حول العيش المستقل والقمة العالمية الثالثة للإعاقة التي قد تصدر في اليوم الثاني من الاجتماع. وجرى تضمين التوصيات التي خلص إليها الاجتماع في الفقرة الخاصة بذلك في مطلع هذا التقرير.

### زاي- حلقة نقاش حول التحديات التي تواجه الانتقال نحو العيش المستقل ودور الحكومات بمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

انضم إلى حلقة النقاش في اليوم الثاني عددٌ من ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من تونس وفلسطين ولبنان ومصر. ورحّب السيد علاء سبيع، الإسكوا، بالمشاركين مشدداً على أهمية الجمع بين ممثلي الحكومات في الدول العربية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

#### 1- الجلسة الأولى: التحديات التي تواجه الانتقال نحو العيش المستقل ودور الحكومات

خصصت هذه الجلسة لاستعراض مخرجات حلقة التدريب حول الانتقال نحو العيش المستقل في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة، التي عُقدت في بيروت في تموز/يوليو 2024.

وقدمت السيدة رانيا الجزائري، الإسكوا، في بداية الجلسة نبذة عن مشروع التمكين الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن المشروع يمتد على مدى سنتين 2024-2025، ويستهدف أربع دول هي الأردن وتونس ولبنان والمغرب، ويتضمن أربعة محاور أساسية. يتضمن المحور الأول حول الأوراق البحثية والدراسات إجراء مسحين، الأول يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة حول العقبات التي تواجه تشغيلهم ودخولهم إلى سوق العمل، والثاني يستهدف القطاع الخاص حول العقبات التي تواجه الشركات في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أُنجز المسح الأول ويتم إعداد تقرير حول نتائجه ينشر قريباً. وقد تم إطلاق المسح الخاص بالقطاع الخاص وسوف تُحَلَّل نتائجه ضمن تقرير شامل يُنشَر في 2025. أما المحور الثاني فيركز على المنصات الإلكترونية، وهي منصة جسور Josour التي تجمع بين طالبي العمل ومقدمي فرص العمل ومنصة DEPAR لتمكين رواد الأعمال. ويهدف المشروع إلى جعل المنصتين سهلتي الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك يسعى المشروع إلى إدماج قضايا الإعاقة في كافة أقسام منصة DEPAR والمواضيع التي تشملها، وإيجاد مساحة خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز الحوار في ما بينهم، إضافة إلى تعريف المستخدمين بهذه المنصات. أما المحور الثالث فيركز على تعزيز الحوار المجتمعي بين جميع الشركاء ذات الصلة لتبادل الخبرات، وسيتم تنظيم لقاء في شهر فبراير

2025 حول قصص النجاح لتسليط الضوء على أهمية وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وكرواد أعمال. وقد حرصت الإسكوا على إشراك 22 من رواد الأعمال ذوي الإعاقة في قمة ريادة الأعمال التي نُظِّمت في نوفمبر 2024 في قطر كما نظّمت حدثاً جانبياً خاصاً بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن فعاليات القمة. ويتضمن هذا المحور تنظيم حملات إعلامية تستهدف صانعي القرار والمجتمع ككل للتوعية حول التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. أما المحور الرابع للمشروع، فيهدف إلى مأسسة العمل بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص. ويجري في هذا السياق التحضير لتنظيم ورشة عمل تستهدف شركات القطاع الخاص التي توظف الأشخاص ذوي الإعاقة، كما سيتم إطلاق ميثاق عمل تلتزم من خلاله شركات القطاع الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

وتناولت ملاحظات وأسئلة المشاركين حول هذا المشروع الأمور التالية:

- أوضحت السيدة الجزائري أن عدد الإجابات على مسح منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وصل إلى 500 إجابة، أما عدد الإجابات على مسح القطاع الخاص فوصل إلى 80 إجابة بين شركات مشغّلة وغير مشغّلة للاشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أنه بالرغم من أن المشروع يستهدف 4 دول فقط، فإن البحث المكتبي سيشمل المستوى الإقليمي. كما أشارت إلى ان الأسئلة المفتوحة المستخدمة في المسوحات ستضمن جمع معلومات أكثر تفصيلاً مما يسهم في ردم الثغرة في المعلومات حول العقبات التي تواجه تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وريادة الأعمال. ورداً على اقتراح السيد علي الحلو، العراق، حول الاستفادة من مكاتب منظمة العمل الدولية في البلدان العربية لتعزيز الحوار المجتمعي، أوضحت أن المقصود بالحوار المجتمعي ليس النظام الثلاثي الأطراف المعمول به في منظمة العمل الدولية بل الحوار بين كافة المعنيين بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وشددّت على أهمية تغيير الذهنية بالنسبة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى إدراك القطاع الخاص بمدى الاستفادة من مهارات وطاقات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تشغيلهم وليس فقط الاستفادة من الإعفاءات الضريبية أو تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية.
- وأكدت السيدة لارا ياسين، الأردن، على أهمية تسليط الضوء على قصص النجاح في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير النظرة السلبية تجاههم وعلى مدى زيادة ناتج وأرباح الشركات في حال توظيف أشخاص ذوي إعاقة وتأثير ذلك على الناتج القومي. ويمكن الاستفادة من دليل الأربعين الذي طوّره المجلس الأعلى وهو متوفر على موقعه الإلكتروني ويتضمن 40 سؤالاً وجواباً حول مراحل العمل المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الترتيبات التيسيرية الضرورية. واقترحت تطوير أدلّة في هذا السياق، وأن يكون هناك التزام من المنطقة العربية للقمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025 حول القطاع الخاص وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وقالت السيدة رانيا الجزائري، الإسكوا، أنه يجري البحث في إعداد أداة لحساب تكاليف الترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل، لاستخدامها من قبل القطاع الخاص أو الوزارات، بالاستناد إلى دليل الأربعين وإلى دليل إدماج الإعاقة في سوق العمل[8] الذي طوّرته الإسكوا.
- وأبدت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، استعداد بلدها للتعاون مع الإسكوا في تنفيذ المسوحات حول توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكّدت على أهمة تفعيل مبدأ شركاء التنمية، حيث يقوم القطاع الحكومي بتنفيذ التشريعات حول توظيف الإشخاص ذوي الإعاقة ويوفر القطاع الخاص فرص العمل. وأشارت إلى دور الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في مناصرة والمدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف.
- كذلك أبدت السيدة مرفت السمان، الاتحاد المصري للأشخاص ذوي الإعاقة، استعداد الاتحاد للتعاون مع الإسكوا في تنفيذ المسوحات، مشيرة إلى مسحٍ كان قد نفّذه الاتحاد في ثلاثة محافظات يمكن تعميمه. كما أفادت عن تجربة

[8] https://www.unescwa.org/publications/guide-inclusion-disability-workplace

جيدة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لتدريب أشخاصٍ ذوي إعاقة على ريادة الأعمال.

وانتقلت السيدة الجزائري إلى استعراض نتائج ورشة العمل حول العيش المستقل التي نُظِّمت في يوليو 2024، ضمن إطار مشروع الشبكة العربية الأوروبية لأبحاث الإعاقة. وينتهي المشروع هذه السنة وقد تمحورت أنشطته حول عقد مؤتمر أكاديمي إقليمي في شباط/ فبراير 2023 حول تحقيق العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة. وضمّ المؤتمر أوراقاً بحثية سلطت الضوء على قصص نجاح وتجارب جيدة حول العيش المستقل في منطقة الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية. وتطرقت أوراق البحث إلى تعزيز الشراكات بين القطاع والعام والخاص والتنمية المجتمعية الشاملة والدامجة لتحقيق العيش المستقل والمناهج الدراسية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتوفر هذه الأوراق على منصة ADIP. كما شملت أنشطة المشروع تنظيم ورش عمل حول منهجية البحث العلمي حول موضوع الإعاقة وتنظيم رحلات دراسية لأشخاص ذوي إعاقة من الدول العربية إلى إسبانيا وفنلندا للاستفادة من الخبرات في هذه البلدان. وجرى تنظيم الورشة التدريبية حول العيش المستقل في يوليو 2024 بالاستناد إلى دليل المادة (19) من الاتفاقية الذي أعدته الإسكوا كوثيقة إرشادية لصانعي القرار ومنظمات المجتمع المدني[9]. تضمن المشروع كذلك توقيع مذكرة تفاهم بين الإسكوا وجامعة مالطا لتطوير منهج متكامل على مستوى الدراسات العليا حول موضوع الإعاقة، وتسعى الإسكوا لإيجاد التمويل اللازم لإرسال الطلاب المهتمين من المنطقة العربية. وقد بدأ المنهج في جامعة لندن وجرى تطويره في جامعة مالطا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في مالطا ليتلاءم مع المنطقة العربية.

أما بالنسبة لتوصيات ومخرجات الورشة التدريبية التي هي موضوع نقاش هذه الجلسة، فقد ركزت بداية على تعديل التشريعات والسياسات لِلَحْظِ موضوع الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة ومنع التمييز ضدهم على هذا الأساس. وقد سلّطت النقاشات في ورشة التدريب على أهمية إشراك الجهات الدينية المختصة في حوار حول هذا الموضوع، نظراً لدورها في تفسير النصوص الدينية المتعلّقة بموضوع الأهليّة القانونية بشكل عام. كذلك ركّزت المخرجات على ضرورة إيجاد الإطار التشريعي المناسب لبدائل الإيواء من خلال تفكيك المنظومة الإيوائية ضمن إطار زمني محدّد بالتوازي مع حظر إنشاء مؤسسات إيوائية جديدة أو زيادة القدرة الاستيعابية للمؤسسات القائمة، إضافة إلى إيجاد قوانين تحظر الإيواء القسري للأشخاص ذوي الإعاقة. وشملت مخرجات الورشة تعزيز البيئة الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير الخدمات المجتمعية الشاملة والدامجة المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم فضلاً عن تهيئة المنازل وتحسين البنية الأساسية وتوفير خدمات المساندة بالتعاون مع البلديات أو السلطات المحلية. وركّزت الورشة على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعيش المستقل من خلال البرامج الإعلامية وإشراك ممثلين عن الإعلام في الاجتماعات اللاحقة بهدف توعية الأشخاص ذوي الإعاقة والأُسَر والمجتمع ككل. من ناحية أخرى، أكدت الورشة على أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات حول العيش المستقل بين المنطقة العربية من جهة ومنطقة الاتحاد الأوروبي وبلدان أميركا اللاتينية من جهة أخرى، مثل قصص النجاح في رومانيا ومولدوفا حول تفكيك المنظومة الإيوائية وإيجاد بدائل الإيواء. وتتوافر بعض هذه التجارب على منصة ADIP. وشدّدت الورشة على أهمية تحقيق استدامة الدعم المالي لبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى إعداد البحوث والدراسات حول قضايا الإعاقة وإنشاء منصة باللغة العربية سهلة الوصول تجمع كافة المواد البحثية حول الإعاقة.

وتلا العرض نقاش مفتوح حول التحديات التي تواجه الانتقال إلى العيش المستقل وتجارب الدول في هذا السياق وتطرقت مداخلات المشاركين إلى ما يلي:

- عرضت السيدة مرفت السمان، الاتحاد المصري للأشخاص ذوي الإعاقة، لتجربتها من خلال جولة دراسية بين اليابان وتايلاند لدراسة مراكز العيش المستقل، والتي أكدت على أهمية تقديم الدعم النفسي في حالات الحوادث التي تؤدي إلى إعاقة، وتوفير القوانين والتشريعات والسياسات التي تدعم العيش المستقل، وتعزيز إمكانية الوصول من خلال توفير المساعد الشخصي إضافة إلى مشورة الأقران. وقد حاول الاتحاد المصري تطبيق هذه التجربة وواجه تحديات منها تعارُض هذا التوجه مع مصالح بعض القائمين على مراكز الإيواء، إضافة إلى عدم

[9] https://www.unescwa.org/publications/convention-rights-persons-disabilities

توافر الموارد المالية الضرورية والنظرة المجتمعية تجاه بعض الأشخاص ذوي الإعاقة كعائق لدى أسرهم التي تفضّل إيداعهم مراكز الإيواء. كذلك يشكّل غياب البيانات والإحصاءات حول أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وأنواع الإعاقة عائقاً أمام تعزيز العيش المستقل إضافة إلى ضرورة إشراك المؤسسات الحكومية في توفير خدمات المساندة، مثل المساعد الشخصي، من ميزانية الحكومة على غرار ما يحصل في اليابان. واقترحت أن تقوم الإسكوا بإعداد تقرير موجه إلى الدول يفصّل مراحل الانتقال إلى العيش المستقل والتزامات المتوجبة على الجهات الحكومية في كل مرحلة.

- وذكر السيد صلاح الدين سمارو، الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، انه جرى العمل مع قطاع الشباب في الجامعات على ترسيخ مفاهيم الإعاقة منذ ثماني سنوات، إضافة إلى الضغط باتجاه ترسيخ مفاهيم المواءمة في 75% من الوزارات ليتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من متابعة المعاملات الرسمية بأنفسهم والحصول على الخدمات. وأشار إلى أن مدينة رام الله هي أكثر مدن الضفة الغربية مواءمة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك تم العمل على تعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إبراز إمكانيات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتفوقهم في كافة مجالات العمل. كما تم تحديث القانون رقم 4 لعام 1999 وجرى تضمين مواد في قانون العقوبات تعاقب من يستخف بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة يتعاون مع مؤسسات عربية، ومع الأردن في إطار العقد العربي، إضافة إلى الجهات الحكومية في دولة فلسطين ووزارة التنمية الاجتماعية من خلال مجموعة التخطيط حيث تم البحث في موضوع العيش المستقل منذ عدة سنوات. ويتم التعاون مع الاتحاد العالمي لرصد قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- وسأل السيد عجاج عجاج، فلسطين، عن كيفية توفير الرعاية المنزلية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان ذات الإمكانيات المالية المحدودة كدولة فلسطين ولبنان علماً أن الرعاية المنزلية جزءٌ أساسيٌ من خدمات المساندة وبدائل الإيواء التي ينبغي توفيرها في إطار تعزيز العيش المستقل وهي ذات تكلفة عالية.

- وأوضح السيد علاء سبيع أن المادة 19 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تقتصر على حرية الشخص ذي الإعاقة في اختيار مكان سكنه، إنما تنص في البندين الثاني والثالث على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتوفير الخمات الصحية والتعليمية الدامجة وحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الرعاية في المنزل، وهو ما يتماشى مع مفهوم التنمية المجتمعية الشاملة والدامجة.

- وأكد السيد يسري المزاتي، المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أهمية وضع التشريعات المناسبة وتعزيز الوعي في تحقيق ونجاح العيش المستقل. وأشار إلى زيادة وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم. وشدّد على أهمية توفير التدريب والتكوين لموظفي الإدارات والمؤسسات الحكومية حول المقاربة الحقوقية للإعاقة خاصة في الجهات التي تصادق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفذها وتضع التشريعات التي يجب أن تبتعد عن المقاربة الإحسانية والاجتماعية للإعاقة. وأكد على أهمية دور البلديات في تسهيل وصول ونفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المساحات والمباني العامة مما يحتّم توفير التدريبات المناسبة لكادر البلديات لضمان تنفيذ القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية والمقاربة الحقوقية للإعاقة ويعزز العيش المستقل، فلا يجري الترخيص على سبيل المثال لأنشطة تتعارض مع التشريعات وتعيق الاستقلالية في التنقل للأشخاص ذوي الإعاقة. وقال أن رفع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم في العيش المستقل ينبغي أن يكون عملاً تشاركياً بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم والوزارات المعنية كافة وليس فقط وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك ضمن سياسة أفقية وطنية.

- وأشار السيد ثامر توكبري، تونس، أن مؤسسات الإيواء تستقطب نوعين من الأشخاص ذوي الإعاقة، الأول هم الأشخاص الذين لا تريد عائلاتهم التبليغ عنهم فتودعهم في مؤسسات الإيواء ليبقوا في الخفاء، والنوع الثاني هو الأشخاص الذين لا تستطيع عائلاتهم رعايتهم. وفي الحالتين، الأشخاص ذوو الإعاقة محرومون من العيش مع بقية أفراد المجتمع، وهو ما يشكّل عائقاً أمام إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتحقيق العيش المستقبل.

ورأى أن هذا العائق تتسبب فيه الدولة التي لا توفر الخدمات الضرورية ولا توفر إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد على أهمية دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الأسر.

- وذكرت السيدة عزيزة نعمان، اليمن، أن مراكز الإيواء في بلدها تستخدم كالمدارس الداخلية لتوفير خدمات التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يأتون من أماكن بعيدة وتتم إعادة دمجهم بين أسرهم بعد انتهاء الفصل الدراسي مباشرة، وهو ما يعكس صورة إيجابية نوعاً ما عن مراكز الإيواء.

- وقالت السيدة هيام صقر، لبنان، أن العيش باستقلالية يطال جميع مجالات الحياة ويبدأ من الدمج المدرسي ويشمل حرية التنقل والعمل والوصول إلى مكان العمل والرعاية المنزلية لذوي الإعاقة الشديدة الذين لا يستطيعون التنقل. وأفادت عن انخفاض أعداد المؤسسات الإيوائية في لبنان خلال العشرين عاماً الماضية من أكثر من 30% لأقل من 15%، حيث 10% من الأشخاص ذوي الإعاقة فقط موجودون في مراكز إيواء، وهو أمر إيجابي يدلّ على زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ويقتصر الإيواء على الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة جداً الذين يحتاجون إلى علاجات تأهيلية لا يمكن توفيرها ضمن أسرهم أو الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو الحركية الذين لا تتوافر لهم مراكز دامجة ومؤهلة لتلقي التعليم. وأشارت إلى أن التحدي في لبنان يكمن في تحويل المؤسسات الرعائية المتخصصة الخارجية التي توفر خدمات التعليم والتدريب المهني إلى مراكز دامجة تدريجياً، حيث أن إلغاءها يضرّ بمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون فيها الخدمات. وقالت أن بعض هذه المراكز مرخص من وزارة العمل وبعضها مرخص من وزارة التربية. وأشارت إلى وجود بعض المراكز التعليمية الدامجة ولكنها ليس معمّمة.

- واعتبرت السيدة بوراوية العقربي، المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أن تحقيق العيش المستقل في مجتمع دامج يتطلّب تغيير الذهنية السائدة تجاه الإعاقة التي ترى أن الإشكال الذي يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية هو أن لديهم أعضاء لا تقوم بوظائفها بينما في الحقيقة الصعوبة والمعيقات تأتي من المحيط غير الدامج ومن آليات تنفيذ القوانين ومن البنية التحتية التي لا تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنقل ومن التعليم غير الدامج ومن العائلات التي لا تصرّح بأبنائها ذوي الإعاقة. وقالت أن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري والفصل 54 من الدستور التونسي لعام 2022 يؤكدون أن الصعوبة تكمن في المحيط الذي يتضمن معرقلات لا تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بأن يعيشوا في مجتمعات دامجة. ورأت أن كل العبارات التي تُستخدم للإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والذهنية السائدة تحمّل الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية إعاقتهم وتجرّدهم من حقّهم في العيش المستقل والحياة الدامجة ضمن مجتمع دامج. وشددت على أهمية رفع الوعي واعتماد المقاربة الحقوقية للإعاقة والابتعاد عن المقاربة الطبية والاجتماعية لتحقيق الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وذكّرت بما جاء في الفصل 54 من الدستور، الذي جاء نتيجة لجهود المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي ينص على أن "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع".

- وشدّد السيد أنور الهاني، المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة بما يكفل لهم دخلاً يمكّنهم من المضي في تحقيق العيش المستقل بكرامة. إذ تشير الإحصاءات المتوفرة من الدول العربية أن معظم الأشخاص ذوي الإعاقة ينحدرون من عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، ولا يمكن للحكومات ان تتكفل كلياً بتوفير العيش المستقل من تجهيز المنازل ومواءمة المرافق والوصول إلى مكان العمل. وأشار إلى أنه جرى تنفيذ برنامج وطني للتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في تونس، ورأى أن البرنامج بدأ يعطي نتائج جيدة في السنوات الاخيرة حيث لوحظ ازدياد الوعي بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة وتبنت الحكومة مفهوم الدمج، مؤكداً انه لا يمكن تأهيل البنية التحتية ورفع الوعي المجتمعي من دون تحقيق التمكين الاقتصادي. من ناحية اخرى، لفت إلى مشكلة إنهاء علاقة مراكز الإيواء بالأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية بعد سن معيّن.

- وأشارت السيدة جهدة أبو خليل، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أن جامعة الدول العربية أطلقت مبادرة العيش باستقلالية، كما أقرّت العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032، وقد شاركت المنظمة بإعداده مع فريق من الخبراء. ويتضمن العقد العربي 17 محوراً بما في ذلك فصلٌ خاصٌ بموضوع العيش باستقلالية، وهو يشكّل دليلاً واضحاً على توجّه الحكومات العربية نحو اعتماد المقاربة الحقوقية للإعاقة من خلال التأكيد على مفهوم العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة. وشدّدت السيدة أبو خليل على ضرورة الضغط مع الحكومات والجهات الحكومية باتجاه تنفيذ العقد العربي بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم. واعتبرت أن الانتقال من مرحلة العيش في مراكز الإيواء إلى العيش باستقلالية ليست عملية سهلة خاصة على بعض المؤسسات التي تنتفع من وجود الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الدعم المقدم لها. كما نوّهت بالقمة الثانية لرواد الأعمال التي نظّمتها الإسكوا والتي سلطّت الضوء على أهمية تمكين رواد الأعمال من ذوي الإعاقة وأشارت إلى أن المنظمة بصدد إعداد مشاريع في هذا السياق.
- وذكر السيد ثامر توكبري، تونس، أن التزام بلده بالانتقال نحو العيش المستقل ينبثق من الالتزام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى الالتزام بالدستور. ورأى أن الانتقال نحو العيش المستقل يتطلّب توفر الوعي والتشريعات الجديدة وترتيبات تيسيرية معينة إضافة إلى الاعتمادات المالية الضرورية. وقال أنه لم يجر في تونس خفض عدد مراكز الإيواء لكن هناك توجه لدعم الخروج من مراكز الإيواء نحو العيش المستقل وذلك من خلال تعزيز ودعم بعض البرامج على غرار برنامج التكفل الأسري للأشخاص ذوي الإعاقة كبديل لمؤسسات الإيواء. ويقدم البرنامج اعتمادات مالية للعائلات التي تتكفل بأشخاص ذوي إعاقة للعيش باستقلالية في وسط أسري. كذلك يجري العمل على زيادة عدد أعوان الرعاية الحياتية الذين يقدمون خدمات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل الأسر. كما يتم ضمن برنامج تعاونٍ دوليٍ تكوينُ وتدريب العائلات على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الأسرة مع تهيئة المساكن وتوفير الترتيبات التيسيرية. من ناحية أخرى، أوضح أن مراكز الإيواء ليس لديها حداً عمرياً بل أنها تستقطب الأشخاص ذوي الإعاقة من كبار السن فاقدي السند العائلي، غير أن مراكز الرعاية النهارية تحدّد عمراً أقصى يفترض بعده دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.
- وأوضحت السيدة هيام صقر، لبنان، أن وجود مؤسسات الإيواء ضروري حالياً طالما هناك حاجة ولا يوجد بدائل للخدمات التي تقدمها، ولكن تنتفي هذه الحاجة عند توفير الدعم المباشر للأسر، ودعم البرامج الأسرية وبرامج الرعاية المنزلية التي من شأنها تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز العيش المستقل.
- وأكد السيد علا سبيع انه من الصعب جداً تفكيك مؤسسات الإيواء من دون إنشاء بدائل ملائمة وهي برامج التنمية المجتمعية الدامجة التي هي ضعيفة نسبياً في المنطقة العربية. ونوّه بتجربة دولة فلسطين في البرامج الموجهة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعتمد التنمية المجتمعية الدامجة في ما يتعلّق بالعاملين وطريقة العمل والإحالة وفصل العمل المجتمعي عن العمل المؤسسي والتكامل ما بينهما. وأكد ان العيش المستقل يتطلّب أن تكون خدمات الرعاية والموارد دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة وأن تكون القوانين والتشريعات داعمة للعيش المستقل.
- ولخّصت السيدة لارا ياسين، الأردن، تجربة بلدها في تفعيل منظومة العيش المستقل، فأشارت أن ذلك يتطلب بداية مواءمة السياسات والتشريعات مع أحكام المادة 19 من الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى العمل بالتوازي على التوعية بثقافة العيش المستقل لتعزيز تقبّل المنظومة وهو أمر أساسي يسهّل وضع التشريعات وتنفيذها. وقد نصّ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 صراحةً على تحويل المنظومة الإيوائية إلى مراكز نهارية دامجة وعلى عدم الترخيص لمؤسسات إيوائية جديدة. كما صدر نظام خاص لبدائل الإيواء والتعليمات الناظمة له وقد أكّد على ضرورة الدمج الأسري للأشخاص ذوي الإعاقة ويشمل البيوت الجماعية والخدمات المساندة على غرار المراكز النهارية الدامجة والمرافق الشخصي وهي من مكونات التنمية المجتمعية الشاملة. ويتم اللجوء إلى دائرة قاضي القضاة لمناقشة أمور الأهلية القانونية والولاية والوصاية وإمكانية

عيش الأشـــخاص ذوي الإعاقة الذهنية في البيوت الجماعية أو في منازلهم الخاصـــة، خاصـــة إذا اصـــطدمت التشـريعات الخاصـة بالعيش المستقل وبدائل الإيواء بتشـريعات أخرى. وشـددت السـيدة ياسـين على أهمية وجود تشـريع خاص بالإعاقة مع العمل على مواءمة كافة التشـريعات الأخرى معه. كذلك تم وضـع اسـتراتيجية عشـرية لتحويل المراكز الإيوائية إلى مراكز نهارية دامجة، وقد ركزت محاورها على وضـــع التشـــريعات ورفع الوعي وتعزيز الثقافة المجتمعية وتدريب الكوادر وإشراك الإعلام. وشددت السيدة ياسين على أهمية استهداف الكوادر العاملة في المؤسسات الإيوائية التي يتم تحويلها إلى نهارية دامجة ببرامج تدريب متقن. وأشارت إلى أن الأساس بالنسـبة للإعاقات الشـديدة هو الدمج الأسـري مع توفير بدل مالي للأسـرة لتغطية متطلبات خدمات المسـاندة التي تشمل مراكز الرعاية النهارية كفترة انتقالية نحو الدمج الأسري. وتقوم لجنة متخصصـة بتقدير البدل المالي المقدم للأسر للمساعدة في تهيئة المنازل. أما الأشخاص فاقدي الأسر فتقدم لهم فرص العيش في بيوت جماعية ويجري توفير فرص عمل لهم كمرحلة ثانية. إضـــافة إلى ذلك، يجري العمل على وضـــع اســـتراتيجية التنمية الدامجة مع الجهات المعنية لدعم وتفعيل منظومة العيش المستقل.

- واقترحت السيدة رانيا الجزائري، الإسكوا، تضمين التوصيات توصية حول ضرورة وضع الميزانيات الدامجة والمستجيبة لقضـايا الإعاقة والعمل على تنظيم ورش عمل حول هذا الموضـوع مع الوزارات المعنية كالشـؤون الاجتماعية والتخطيط والمالية وحول تقدير تكلفة الدمج المجتمعي بما في ذلك توفير بدلات مالية وتوفير الترتيبات التيسيرية وتهيئة الأماكن للأشخاص ذوي الإعاقة.

- وأفاد السـيد علي الحلو، العراق، بشـأن التشـريعات المتوفرة حول مقدمي الرعاية، أن القانون العراقي نص على أمكانية اختيار الشـخص ذي الإعاقة معين متفرغ له لمسـاعدته في متطلبات حياته اليومية، بحسـب درجة الإعاقة والقرار الطبي. فإذا كان هذا المعين موظفاً حكومياً تحق له إجازة لمدة ســـنتين قابلة للتجديد مع صـــرف راتبه ومخصـصـاته الثابتة. وإذا كان المعين غير موظف، يُمنح راتباً بحدود 185 دولاراً أميركياً شـهرياً على أن يكون المعين من أقرباء الدرجة الأولى، وإذا كان هذا المعين يقدم المساعدة لأكثر من شخص ذي إعاقة فيمنح هذا المبلغ عن كل شـخص. من ناحية أخرى، قال السـيد الحلو أن موضـوع العيش المسـتقل لم يُذكر فقط في المادة 19 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإنما كانت له إشارات مباشرة وغير مباشرة في العديد من المواد الأخرى. ورأى أن الأسر والحكومات والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم لم يصلوا إلى مرحلة النضـج الفكري لتطبيق العيش المستقل حتى الآن ومن هنا ضرورة متابعة الجهود والمشاريع التي تتناول هذا الموضوع.

- وحث السيد علاء سبيع الدول على المشاركة في تمويل المبادرات والمشاريع المتعلقة بتعزيز العيش المستقل في المنطقة العربية لتحقيق استدامة هذه المشاريع.

- وشدّد السيد صلاح الدين سمارو، الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، على أهمية توافر الالتزام السياسي بقضـايا الأشـخاص ذوي الإعاقة من كافة المعنيين وصـولاً إلى رئيس الدولة، مما يسـهم في تفعيل إصـدار القوانين الخاصـة بالأشـخاص ذوي الإعاقة وتحديثها. وأشـار إلى الدور الفاعل الذي تضـطلع به منظمات الأشـخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الاتحاد الفلسطيني للاشخاص ذوي الإعاقة والاتحاد العالمي لرصد قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم، في الضغط والمناصرة باتجاه إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الخدمات التي تحق لهم بما في ذلك تعزيز العيش المستقل. وأفاد عن عدد من التجارب الجيدة في هذا الإطار حيث يتم في مركز الشـيخ خليفة لتأهيل ورعاية الأشـخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسـطين توفير دورات تدريبية نهارية للأشـخاص ذوي الإعاقة بدل إيداعهم مراكز الإيواء بما في ذلك الأشـــخاص ذوي الإعاقة الذهنية. كذلك تقدم الجمعية العربية في بيت لحم نموذجاً ناجحاً لدور المراكز المتخصـصـة في تعزيز التنمية المجتمعية الدامجة، إضـافة إلى مؤسسات توظف أشخاصاً ذوي إعاقة برواتب جيدة نسبياً.

- واعتبر السيد عزيز أزربي، المغرب، أن موضوع العيش المستقل كما جاء في المادة 19 من الاتفاقية الدولية هو مفهوم شـامل يتعدى موضـوع حرية الشـخص ذي الإعاقة في اختيار مكان السـكن ليتطرق إلى المشـاركة الكاملة

والإدماج الاجتماعي كهدف لتحقيق العيش المستقل، إضافة إلى ضمان الوصول للخدمات على قدم المساواة مع الأشخاص الذين ليس لديهم إعاقة. وأشار إلى أن تفعيل المادة 19 تواجهه تحديات تتعلق باستدامة الوصول للخدمات واستدامة توفير التمويل. وأكد على أهمية إدراج التدخلات الحكومية في إطار برامج عامة دامجة للإعاقة لتحقيق الإدماج الاجتماعي وألا تكون التدخلات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال آليات استثنائية إلا إذا كان ذلك في مصلحتهم. كذلك شدّد على أهمية تحقيق توازن بين ضرورة توفير الخدمات الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تحقيق استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وتجنب الاعتماد المفرط على البرامج الحكومية بما يؤدي إلى نتائج عكسية على الاستقلالية. وتناول السيد أزربي تجربة المغرب في هذا الإطار، فأفاد عن تعميم برنامج الحماية الاجتماعية ليشمل جميع المواطنين بغض النظر عن وضعية الإعاقة. كذلك أشار إلى قانون العاملين الاجتماعيين الجديد الذي يهدف إلى إعداد 10,000 عامل اجتماعي للتكفل بالأشخاص في وضعية هشاشة، إضافة إلى إدراج وحدات خاصة ضمن برامج المعهد الوطني للعاملين الاجتماعيين تتعلق برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم إصدار قانون جديد لمؤسسات الرعاية الاجتماعية ولوائح اختصاصات خاصة حسب نوع الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. أما بالنسبة لخدمات التعليم فيتم توفيرها من خلال المراكز المتخصصة بالنسبة للإعاقات المتوسطة والشديدة، إضافة إلى مسار التعليم الدامج ومنظومة التعليم العادية.

- وطالبت السيدة هيام صقر، لبنان، بتضمين توصية بإصدار تشريعات لتأسيس الرعاية الأسرية البديلة وتحديد آليات ومصادر تمويلها.

## 2- الجلسة الثانية: نقاش مفتوح حول التحديات التي تواجه الانتقال نحو العيش المستقل وتجارب الدول في هذا السياق

استُكمِل في هذه الجلسة النقاش المفتوح حول التحديات التي تواجه الانتقال إلى العيش المستقل وتجارب الدول في هذا السياق وتطرقت مداخلات المشاركين إلى ما يلي:

- تحدثت السيدة بوراوية العقربي، المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن أهمية العمل الميداني الذي تقوم المنظمة لتعزيز العيش المستقل من خلال المشاريع التي تضعها وتنفذها سواء المتعلقة بالخدمات الصحية وتوفير التدريب للإطار الطبي والشبه طبي حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، أو من خلال مشاريع الدمج المدرسي. كذلك تشارك المنظمة والأشخاص ذوو الإعاقة في البرامج واللقاءات الإعلامية لإيصال صوت ووجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم حول التحديات التي تواجههم في كافة المجالات التي تتعلق بتحقيق العيش المستقل كالتوظيف والوصول إلى وسائل النقل وأماكن العمل وغيرها عملاً بمبدأ "لا شيئ عنا من دوننا"، بما يسمح بالتحاور مع ممثلي المؤسسات الحكومية وأخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات والخطط التنموية الشاملة للإعاقة. وأشادت بالإعلام التونسي الذي يخصّص مساحة مهمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت على دور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والإلكترونية في إيصال المعلومات حول البرامج والمخططات التنموية المتعلقة بالإعاقة والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة مع الأخذ بالإعتبار التدابير التيسيرية الضرورية للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية. وشددت على أهمية تحقيق التمثيل السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الوزارات ومجالات العمل السياسي.
- وذكرت السيدة هدى الكواري، قطر، في ما يخص التشريعات أن قانون الموارد البشرية المدنية يمنح الموظفة التي لديها أولاد ذوي إعاقة إجازة لمدة خمس سنوات وتعتبر خلالها على رأس عملها فتحصل على راتب إجمالي وعلى كامل ترقياتها. كذلك ينص قانون الضمان الاجتماعي على منح الشخص ذي الإعاقة بدل خادم يبلغ 1500 ريال قطري بما يعادل حوالي 400 دولارٍ أميركي.

- وشـــدّدت الســـيدة عزيزة نعمان، اليمن، على أهمية الوعي المجتمعي وتوعية المجتمع ككل والجهات الحكومية بحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة والحق في العيش المســـتقل. ورأت أن الوعي المجتمعي يســـهم في تعزيز البيئة الداعمة للأشـــخاص ذوي الإعاقة وكســـر كل التحديات التي تواجه الانتقال إلى العيش المســـتقل، إضـــافة إلى ســـد الفجوة بين وضع التشريعات وتطبيقها.
- وتكلّم السيد وائل همام، مصـــر، بصـــفته الشـــخصـــية عن واقع تجربته كشـــخص ذي إعاقة بعد تعرضـــه لحادث. وقد واجه في البداية صـعوبة كبيرة في التأقلم مع الإعاقة ووجد اختلافاً بين بين خدمات التأهيل والتوظيف المنصـوص عليها وغيرها وبين التطبيق على أرض الواقع، مما اضـطره للبقاء في المنزل لمدة 16 شـهراً. واعتبر أنه بفضـل مؤهلاته كان لديه المعرفة بكيفية تغيير مسـار حياته حيث انه لن يستطيع ممارسـة مهنته كمهندس ميكانيك في ظل إعاقته، واكتشـــاف المســـار الذي يمكن من خلاله أن يكون عضـــواً مفيداً ومنتجاً في المجتمع مما يمكنه من تحقيق اسـتقلاليته خاصـــة الاسـتقلالية المادية. ورأى أن نظرة التعاطف التي ينظر بها المجتمع إلى الشـخص ذي الإعاقة هي التي تحوّله إلى شـــخص اتكالي يعتمد على المعونات. وشـــدّد على أهمية تمكين الأشـــخاص ذوي الإعاقة وتزويدهم بمعرفة كيفية اسـتكشـاف قدراتهم واسـتخدامها لتحقيق اسـتقلاليتهم المادية، فضـلاً عن العمل على تغيير نظرة المجتمع للأشـــخاص ذوي الإعاقة كمتلقين للخدمات والتوعية بالمقاربة الحقوقية للإعاقة التي تســـعى إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ليكونوا مساهمين فاعلين في المجتمع.
- واستعرضت السيدة لارا ياسين، الأردن، تجربة تعديل التشريعات والسياسات وما ينبثق عنها من خدمات وبرامج كأساس للعمل على تعزيز منظومة العيش المستقل. فأشارت إلى ثلاث استراتيجيات أساسية وهي 1- استراتيجية منظومة بدائل الإيواء لتحويل المؤسسات الإيوائية إلى نهارية دامجة وتُنفَّذ خلال عشر سنوات؛ 2- الاستراتيجية العشـــرية للتعليم الدامج بحيث تكون المدارس دامجة وتشـــمل كذلك تأهيل البنية التحية في المدارس وبناء قدرات المعلمين المؤهلين وتكييف المنهج نفسـه ليأخذ في الاعتبار متطلبات الأشـخاص ذوي الإعاقة البصـرية والسـمعية والذهنية إضـافة إلى تعزيز الثقافة المجتمعية وتقبّل الاختلاف واحترامه؛ 3- استراتيجية تصـويب أوضـاع المباني القائمة في ما يخص البنية التحتية وتشـــمل المرافق العامة والخاصـــة بحيث لا يتم الترخيص لأي مرفق لا يكون مطابقاً لمتطلبات كود البناء للأشـــخاص ذوي الإعاقة. وأوضـــحت أن هذه الاســـتراتيجيات تشـــمل جميع أنواع الإعاقات الحسية السمعية والبصرية والجسدية والذهنية والنفسية والعصبية. كما أكدت أن الدمج المجتمعي يشمل جميع الإعاقات بما في ذلك الإعاقات الشـــديدة والإعاقات الذهنية مع توفر المراكز النهارية الدامجة. من ناحية أخرى، أشارت السيدة ياسين إلى أن المجلس الأعلى اهتم بتوفير التدريب وتعزيز الثقافة المجتمعية حول المقاربة الحقوقية للإعاقة بعيداً عن المقاربة الرعائية وتغيير النظرة السلبية تجاه الإشخاص ذوي الإعاقة وأصول التواصل (إتيكيت التواصل) مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز استقلاليتهم ومشاركتهم في المجتمع. والتدريب على أصول التواصل يشمل كافة أنواع الإعاقة وكافة الميادين كأماكن العمل والمدارس والمؤسسات الحكومية والمرافق العامة والمراكز التجارية وكل الأماكن التي يتواجد فيها أشـخاص ذوو إعاقة بما يكفل اسـتقلاليتهم وحرية تنقلهم ويصـون كرامتهم. كذلك شدّدت السيدة ياسين على أهمية موضـوع التصـميم الشـامل الذي لا يهيئ الأماكن فقط للأشـخاص ذوي الإعاقة بل يأخذ بالاعتبار متطلّبات كافة فئات المجتمع ككبار الســـن والأطفال والنســـاء الحوامل. وحثّت الجهات المعنية بالإعاقة على العمل كفريق فني داعم وكبيت خبرة للجهات الأخرى.
- وقال السيد ثامر توكبري، تونس، أن العمل على مكونات العيش المستقل يبقى على المستوى المركزي الوطني. ففي تونس تتوافر خطة مرحلية للدمج المدرســـي منذ 2003 واســـتراتيجية للنفاذ وقانون حول تهيئة الأبنية وأدلة ميسّـــرة لجميع المرافق، لكن ينبغي العمل على تعزيز التطبيق. ورأى أن الحل يكمن في تعزيز دور البلديات والمحليات حيث أنها تتمتع بسـهولة التحرك بطريقة أكثر نجاعة وهي أقرب إلى المجتمع المدني والأشـخاص ذوي الإعاقة في ما يخص توفير الخدمات والتنسـيق. وشـــدّد على أهمية تمثيل الأشـــخاص ذوي الإعاقة في المجالس المحلّية. كما أكّد على أهمية التعاون الدولي خاصـــة في مجال توفير التمويل والدعم الفني للمشـــاريع المتعلقة بالإعاقة. وقد كان لتونس تجربة جيدة في إطار برنامج تعاون دولي حول التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة حيث

جرى العمل على منطقتين لتكونا دامجتين للأشـــخاص ذوي الإعاقة من خلال تهيئة البنية التحتية وتوفير خدمة الأعوان ودعم التمكين الاقتصادي. واعتبر أن التحدي الذي يواجه برامج التعاون الدولي هو استمرارية التمويل.

- وشدّد السيد صلاح الدين سمارو، الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، على أهمية تغيير نظرة المجتمع للأشـــخاص ذوي الإعاقة وتغيير المقاربة الإحسـانية إلى مقاربة قائمة على الحقوق. كذلك أشـار إلى أن الاتحاد يتعاون مع وزارتَيْ الأشـغال والحكم المحلي ونقابة المهندسـين للتأكد من تهيئة الطرق والمباني للأشـخاص ذوي الإعاقة، وأنه منذ 20 عاماً لا تعطى رخص بناء إلا بعد التأكد من الالتزام بمواءمة المبنى لمتطلبات الأشـــخاص ذوي الإعاقة، خاصة أن تكلفة المواءمة ضئيلةٌ في بداية المشروع.

- وذكرت السيدة لارا ياسين، الأردن، أن وزارة التخطيط هي الجهة الرسمية المعنية بموضوع التعاون الدولي في الأردن. وقد قامت عدة جهات مانحة بتمويل مشـــاريع تتعلق بالإعاقة مثل التعليم وإمكانية الوصـــول والعيش المستقل. وقد تم إنشاء وحدة للمشاريع ضمن هيكلية المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للتنسيق مع كافة الجهات المعنية بتنفيذ هذه المشاريع على المستوى الوطني. كذلك أكدت على أهمية مأسسة عمل الإعاقة في كل الوزارات وإدماج قضايا الإعاقة في السياسات والاستراتيجيات مع رصد الميزانية المطلوبة، حيث صدر تعميم بأن تكون الإعاقة جزءاً من الموازنة العامة لكل من الجهات المعنية خاصـــة الوزارات المحورية كوزارات الصحة والتربية والتنمية الاجتماعية.

- وأكّدت السيدة مرفت السمان، الاتحاد المصري لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، على أهمية التعاون الدولي والموارد التي يوفرها سواء للحكومة أو لمنظمات المجتمع المدني لدعم توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك تبرز أهمية التعاون الدولي في الدعم الفني الذي يوفره في إعداد الدراسات والبحوث حول قضايا الإعاقة. وتحدثت عن تجربتها في هذا السياق مع منظمات دولية في إعداد تقارير حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي تواجههم في عملية الإدماج خاصـــة الفتيات ذوات الإعاقة، والتحديات التي تواجه الإدماج في مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية.

- وتحدّث السيد يسري المزاتي، المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن تجربة التنمية المحلية الدامجة في مدينة منزل بورقيبة التي ذكرها السيد ثامر توكبري والتي نُفِّذت بين عامي 2011 و2015. وقد انطلقت التجربة من خلال تكوين وتدريب الأشـــخاص ذوي الإعاقة والمنظمات داخل البلدية والكوادر والموظفين في المؤسـسـات الحكومية، وتهيئة البنية التحتية في المدارس والصـفوف ووسـائل النقل والممرات الخاصة إضافة إلى تهيئة المؤسسات داخل البلديات وداخل المنشآت التي يتنقل إليها الأشخاص ذوو الإعاقة في حياتهم اليومية بما في ذلك لمتابعة المعاملات الإدارية الخاصة. كذلك تم العمل على تطوير الثقافة المجتمعية ونشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مما أدى إلى الاستجابة الفعالة لتطبيق كوتا 2% لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخاصة، فكانت المدينة من أفضل المدن في التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في سوق العمل. وقد سجّلت إحدى المؤسسات التي تشغّل حوالي 4000 عاملٍ توظيف 86 شخصاً ذي إعاقة من مختلف الإعاقات، كما سُجّل على مستوى المحافظة توظيف 302 شخصـاً ذي إعاقة في المؤسسات الخاصة فضلاً عن العاملين في أعمال حرة.

- وقالت السيدة بوراوية العقربي، المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، أنه يوجد برنامج تعاون دولي للتعليم العالي لدعم طلبة الدكتوراه في جامعة سوسة للحقوق والعلوم السياسية. كما يتم تشجيع الطلبة من غير ذوي الإعاقة على تخصيص رسائل الماجستير لقضايا الإعاقة مثل النفاذ إلى البنية التحتية في الجامعات، وقد قدم أحد الطلاب ذوي الإعاقة البصرية رسالة الماجستير حول حق الصحة الجنسية بالنسبة للمرأة ذات الإعاقة البصـرية. وقالت أنه بالنسـبة للتمثيل السـياسـي للأشـخاص ذوي الإعاقة، تم اسـتحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم في البرلمان وهو مشـــروع رائد انطلق من الأحياء على المســـتوى المحلي حيث يتم جمع التوصـــيات والملاحظات والصـعوبات على مسـتوى مقر السـكن والحي في تقرير يرسـل إلى المجالس الجهوية في المجالس

الإقليمية ليصل بعدها إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم للمساهمة في التشريع وتنقيح وتغيير القوانين. وأشارت أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم يضم أربعة أشخاص من ذوي الإعاقة البصرية والعضوية، أما المجالس المحلية وعددها 279 فتضم شخصاً ذي إعاقة في كل منها بمجموع 279 شخصاً ذي إعاقة.

- ورأى السيد عزيز أزربي، المغرب، أن التعاون الدولي لا يساهم فقط في توفير الخبرات والتمويل إنما يساهم أيضاً في تبسيط المعاملات الإدارية للمشروع والتغلب على العوائق البيروقراطية ويعطي بعض المرونة في تنفيذ المشروع ومدته. وأشار إلى أن المجتمع المدني فاعل جداً في مجال الإعاقة في المغرب ويتمتع بديناميكية كبيرة وهناك هامش كبير للتعاون مع الجهات المانحة والوكالات الدولية.

- وقال السيد عجاج عجاج، دولة فلسطين، أن وزارة التنمية الاجتماعية عملت بالتعاون مع الشركاء والإسكوا على إدماج قضايا الإعاقة في الاستراتيجيات ليكون لقضايا الإعاقة ميزانيات محددة ضمن الخطط التنفيذية للوزارات الشريكة التي تقدم خدمات مباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن برنامج التأهيل المجتمعي في بلده من أهم التجارب على المستوى العربي وهو مبني على الدعم الدولي ويواجه بعض العقبات نتيجة الحرب القائمة، وتدور نقاشات حول تطوير البرنامج ليشمل التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة. من ناحية أخرى، يجري العمل على مشروع قانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو حالياً في مرحلة القراءة الثانية من قبل مجلس الوزراء. ويجري العمل كذلك على تطوير إجراءات خاصة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية وتوفير الترتيبات التيسيرية في مكان العمل وذلك لتخطي إشكالية "اللياقة الصحية" المطلوبة في إجراءات التوظيف الحكومي والتي تتعارض مع القانون. وأشار إلى وجود مركزين للتأهيل المهني في الضفة الغربية ومركز في غزة تدمّر في الحرب وهي تعتمد مبدأ الدمج وتقدم خدمات التأهيل المهني للاشخاص ذوي الإعاقة من عمر 15 حتى 35 سنة. كما يوجد مركز رعائي يقدم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية ضمن أسرهم وضمن المدرسة والمجتمع المحيط في سياق تعزيز العيش المستقل. وختم بتجربته الشخصية في الإصرار على الانضمام إلى خلايا الأزمة خلال جائحة كورونا وحثّ الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل بمبدأ الحقوق والواجبات تجاه المجتمع وعدم التعذر بالإعاقة والمشاركة في عجلة التنمية.

- وشدّد السيد ثامر توكبري، تونس، على أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مواقع القرار إما بصفة ناخب أو بصفة مرشح. وأشار إلى مشروع الحقيبة الدامجة الذي بدأ تنفيذه لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالعملية الانتخابية والمسار الانتخابي ومآل الانتخابات وما هو الشأن العام بصفة عامة، من خلال وسائل مهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة مرفقة بقاموس إشاري وقاموس برايل. وتضمن المشروع كل ما له علاقة بالشأن السياسي والانتخابي، وتم تطويره ليشمل الاشخاص ذوي التعليم المحدود.

- وفي ختام الجلسة، أكدت السيدة رانيا الجزائري، الإسكوا، على أهمية تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرار والتمكين السياسي لتحقيق العيش المستقل. وقالت أن المناقشات في هذه الجلسة تطرقت إلى أهمية وضع التشريعات للتفكيك التدريجي لمراكز الإيواء وكذلك التشريع حول بدائل الإيواء. كما أكدت على أهمية إيجاد التمويل المستدام للبرامج الداعمة للعيش المستقل إضافة إلى إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الموازنات العامة. كذلك شدّدت على أهمية تهيئة البنية التحتية وتوفير الترتيبات التيسيرية في أماكن العمل وأهمية التعاون مع البلديات والسلطات المحلية في توفير الخدمات إضافة إلى بناء قدرات العاملين في مجال الإعاقة وكوادر الوزارات والبلديات. وأشارت إلى وجود شح في البحوث والمعلومات والإحصاءات حول مواضيع الإعاقة في المنطقة العربية وضرورة تركيز العمل في هذا المجال لما له من أهمية في وضع السياسات الفعالة القائمة على الأدلة.

### 3- الجلسة الختامية: التحضير للقمة العالمية الثالثة للإعاقة ورفع التوصيات

استعرضت السيدة لارا ياسين، الأردن، التحضيرات للقمة العالمية الثالثة للإعاقة التي تستضيفها ألمانيا في برلين يومي 2 و3 نيسان/أبريل 2025 بالشراكة مع الأردن والتحالف الدولي للإعاقة. وتشكّل القمة فرصة جوهرية

لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي الاستفادة منها ومن وجود رؤساء الدول فيها. وتشمل أهم مخرجات القمة الإعلان الختامي المقترح 15-15 والالتزامات المتعددة الأطراف التي تتعهد بها بشكل فردي مختلف الجهات من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ووكالات أمم المتحدة أو بشكل مشترك في ما بينها. ويشير الإعلان الختامي 15-15 إلى استقطاب الدعم الدولي من الجهات المانحة بنسبة 15% على أن تساهم الدول ب15% كذلك، بما يضمن بناء شراكات جديدة للجهات المانحة. وستشمل القمة مواضيع جديدة منها المبادرات المتعلقة بالمدن الحديثة إضافة إلى استهداف القطاع الخاص وموضوع ريادة الاعمال والتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وايجاد مرصد للبيانات والمعلومات حول الإعاقة. وستتناول محاور القمة مواضيع المساواة وعدم التمييز والمشاركة وإمكانية الوصول وحالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الكوارث الطبيعية والنزاع المسلّح والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وسيتضمن كل محور مواضيع أكثر تفصيلاً تشمل الأهلية القانونية، وبدائل الإيواء وإلغاء مؤسسات الإيداع، والمشاركة السياسية ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى صنع القرار سواء في الحياة العامة مع الأحزاب أو الحياة السياسية في البرلمانات، والموازنات الدامجة للإعاقة، والبنى التحتية المهيأة، والتكنولوجيا المساعدة والذكاء الاصطناعي والإدماج الرقمي، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاعات المسلحة والكوارث، والتغير المناخي ومدى تأثيره على الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليم الدامج والتمكين الاقتصادي وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والحماية الاجتماعية بشكل عام، والصحة الجنسية والإنجابية. وتعقد القمّة التالية في 2028 في قطر.

وأضافت السيدة ياسين أن الحكومة الأردنية تعمل على تقديم التزامات من خلال الوزارات المختصة بالشراكة مع المجلس الأعلى، كما أعطت موافقة مبدئية على الإعلان الختامي 15-15. وقد تم تنظيم عدة لقاءات إقليمية حضورية وعبر الانترنت حول كسب التأييد للقمة في المنطقة العربية ودعم الدول العربية في تقديم التزاماتها. وكان آخر هذه اللقاءات المؤتمر الإقليمي التحضيري الذي نظّم في 13و14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في عمّان بحضور ممثلين رفيعي المستوى عن الأمم المتحدة والحكومة الألمانية والتحالف الدولي للإعاقة وجامعة الدول العربية والجهات المانحة إضافة إلى المقرر الخاص للإعاقة. وأشارت السيدة ياسين أن المجلس الأعلى نظّم أيضاً اجتماعاً قبل المؤتمر مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأردن والجهات المانحة لتوضيح أهداف القمة وموضوع الإعلان الختامي 15-15. ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال المقترح والتسجيل وتقديم التزامات على موقع القمة[10]. وتمنّت السيدة ياسين أن يكون هناك التزامات مقدمة من الدول والإسكوا خاصة في ما له علاقة بالدعم الفني، على أن تكون الالتزامات واضحة ومحدّدة ولها إطار زمني محدّد. وسيتم عرض أفضل وأشمل 20 ألتزاماً.

واعتبر السيد علاء سبيع أن المؤتمر يشكل فرصة يجب اغتنامها وحثّ المشاركين على متابعة أعمال المؤتمر عبر الانترنت لمن لا يستطيع المشاركة حضورياً وسيتم إبلاغ المشاركين في حال تنظيم اجتماع جانبي من قبل الإسكوا وشركائها.

وفي ختام الجلسة، تم استعراض التوصيات التي خلص إليها المجتمعون وجرى تضمينها في الفقرة الخاصة بذلك في بداية التقرير.

[10] https://www.globaldisabilitysummit.org/

# لائحة المشاركين

## أ- ممثلو الدول

**الأردن**
السيدة لارا الحاج ياسين
مديرة وحدة الشؤون القانونية
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (HCD)
البريد الإلكتروني: Lara.Yaseen@hcd.gov.jo

**تونس**
السيد ثامر التوكابري
مدير الإدارة العامة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: thamer.toukebri@social.gov.tn

**الجمهورية العربية السورية**
السيدة فاتن السعود
رئيسة دائرة الرعاية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
البريد الإلكتروني: fatensaud55@gmail.com

السيدة عواطف حسن
مديرة السياسات الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
البريد الإلكتروني: awatef.hasan2016@gmail.com

**الصومال**
السيد محمد عبدالجامع
رئيس الوكالة الوطنية للإعاقة
البريد الإلكتروني: chairperson@nda.gov.so

**العراق**
السيد علي الحلو
مدير عام
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: alhiloali2013@gmail.com
disabilities.iq@gmail.com

**عُمان**
السيد حمود بن مرداد الشبيبي
مدير عام الشراكة وتنمية المجتمع
وزارة التنمية الاجتماعية
البريد الإلكتروني: hamoodm@mosd.gov.om

**دولة فلسطين**
السيد عجاج عجاج
مدير الادارة العامة للاشخاص ذوي الاعاقة
وزارة التنمية الاجتماعية
البريد الإلكتروني: ajaj.mosa@gmail.com

**قطر**
السيدة هدى ناصر الكواري
خبير قانوني أول
أمين سر اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
البريد الإلكتروني: hkuwari@msdf.gov.qa

السيدة بدرية الدوسري
إدارة التعاون الدولي
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
البريد الإلكتروني: BALDOSARI@MSDF.gov.qa

**لبنان**
السيدة هيام صقر
رئيسة إدارة شؤون المعوقين بالإنابة
وزارة الشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: hiamsacre@gmail.com

**ليبيا**
السيد بشير الفيتوري
عضو ومقرر المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة
وزارة الشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: elfaitouori@yahoo.com

**مصر**
السيد وائل همام
مسؤول إدارة التخطيط والمتابعة
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: whammam@ncpd.gov.eg

السيد محمد السري
المسؤول الإعلامي
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة صبحة حمدي
دائرة العلاقات العامة
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

السيد محمد شوقي
مسؤول الشؤون الإدارية
المجلس القومي للاشخاص ذوي الإعاقة

السيدة نور حمدي
دائرة العلاقات العامة
المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة

**المغرب**
السيد عزيز أزربي
رئيس مصلحة الوقاية والتحسيس
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
البريد الإلكتروني: aziz.azerbi@social.gov.ma
azerbiaziz@gmail.com

**موريتانيا**
السيد عبد الله ادياكيتي
رئيس قسم الإعاقة
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
البريد الإلكتروني: diabdallahi@gmail.com

**اليمن**
السيدة عزيزة نعمان
مستشارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين
الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: azizanoman@hotmail.com

## ب- ممثلو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد يسري المزاتي
رئيس المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
أمين سر المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: yousrimzati@yahoo.fr
تونس

السيدة بوراوية العقربي
الكاتب العام
المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: bouraouia.agrebi@live.com
تونس

السيد أنور الهاني
مدير تنفيذي
المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة غانية شوية
المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد صلاح الدين سمارو
الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: salah.sds@hotmail.com
دولة فلسطين

السيدة جهدة أبو خليل
مدير عام
المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: jahdaak@yahoo.com

السيدة رغد حسونة
عضو في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً
البريد الإلكتروني: hassouna.raghad@gmail.com

السيد موسى شرف الدين
رئيس
اتحاد جمعيات المعاقين اللبنانيين
جمعية أصدقاء المعوقين
البريد الإلكتروني: moussa@charafeddine.com

السيدة مرفت محمد
استشارية شؤون الإعاقة
رئيسة الاتحاد المصري لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة
البريد الإلكتروني: m_elsaman2013@yahoo.com
مصر

**ج- فريق الإسكوا**

السيدة فتحية عبد الفاضل
منسقة مشروع الإعاقة
مسؤولة أولى اجتماعية
البريد الإلكتروني: abdelfadil@un.org
البريد الإلكتروني: assilmakki@gmail.com

السيد علاء سبيع
مستشار إقليمي لشؤون الإعاقة
البريد الإلكتروني: alaa.sebeh@un.org

السيدة رانيا الجزائري
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: al-jazairi@un.org

السيدة جيهان الشرقاوي
استشارية
البريد الإلكتروني: gshark@aucegypt.edu

السيدة نادين شلق
مساعدة باحث
البريد الإلكتروني: chalakn@un.org

السيدة لانا السكافي
مساعدة باحث
البريد الإلكتروني: lana.elskafi@un.org

السيد داني يونس
مساعد باحث
البريد الإلكتروني: dfyouness@gmail.com

السيد عمر عكرا
مساعد باحث
البريد الإلكتروني: omarw.akra@gmail.com

السيدة أسيل مكّي
مساعدة باحث